الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والعلوم التجارية
شعبة: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطالبتين:

بن عيسى عائشة

زقـــــــاي لاميا

تحت عنوان:

دور المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تيارت نموذجا

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: بولعباس مختار	(استاذ محاضر قسم أ)	**رئيسا**
الأستاذ: دويس عبد القادر	(استاذ محاضر قسم أ)	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ: بلحاج جلول ياسين	(استاذ محاضر قسم أ)	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير

الحمد لله رب العالمين نحمده حمد الحامدين ونشكره شكر الشاكرين

ونصلي ونسلم على سيدنا وشفيعنا المصطفى الأمين محمد ﷺ

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل واتمامه .

نتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ المشرف **"دويس عبد القادر"** الذي تفضل علينا بقبول الاشراف على هذه المذكرة والذي افادنا بتوجيهاته القيمة ونصائحه النيرة لإنجاز هذا العمل

و لكل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه.

نتقدم بالشكر لكل أساتذة قسم علوم التسيير

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الأخ مصطفى خالد تيماوي وقاسم جيلالي لما قدموه لنا خلال الدراسة الميدانية

كما لا يفوتنا ان نتقدم لكل مدراء البنوك التجارية بولاية تيارت الذين ساهموا بإثراء هذا العمل بما قدموه لنا من معلومات

والى كل من نسيهم القلم وحفظهم القلب

وفي الأخير لايسعنا الا ان ندعو الله عز وجل ان يرزقنا السداد والعفاف والتوفيق.

الاهداء:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

{ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بالله}

صدق الله العظيم

اهدي ثمرة جهدي :

الى روح اخي الغالية رحمة الله عليه واسكنه فسيح جناته

الى اعز ما املك في الوجود ابي وامي العزيزين حفظهما الله

الى اخواتي سندي في الحياة: امينة وفاطمة الزهراء

الى صديقات عمري حنان ...فاطمة ...أحلام

الى الاحباب امال. ..صارة... امينة

الى كل طاقم ولاية تيارت

الى من القلب يحملهم والقلم لم يخطهم

عائشة

الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما الله عز وجل :

{ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا}

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء

إلى من فرحت بي يوم ولدت، وساندتني حين تعثرت، ودلتني حين كبرت، إياها

"حليمة أمي حبيبتي " أهدي عملي هذا الذي لم ولن يفي حقها ما حييت

إلى أبي **"رابح"** قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أخوتي سندي في الحياة "عبد الجليل، أمين، عبد الوهاب، إكرام "

إلى الكتاكيت الصغار " عائشة، تسنيم"

إلى زملائي الذين قاسموني مشوار الدراسة

إلى كل أساتذتنا الكرام الذين عرفناهم طيلة مشوارنا الدراسي

إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة

إلى كل هؤلاء أُهدي هذا العمل.

لاميا

الفهرس:

الإهداء

الشكر

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الاختصارات والرموز

مقدمة:.....أ

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي حول المؤسسات المالية والتنمية المستدامة

تمهيد: 7

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية. 8

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية وشروط إنشائها..... 8

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات المالية وخصائصها. 11

المطلب الثالث: مخاطر المؤسسات المالية: 16

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة. 19

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها. 19

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة..... 22

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية المستدامة. 24

المبحث الثالث: سياسة ومعوقات وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر. 27

المطلب الأول: سياسة التنمية المستدامة في الجزائر. 27

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر. 31

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة..... 32

خلاصة 36

الفصل الثاني

مساهمة المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد: 38
المبحث الأول: التعريف بولاية تيارت. 40
المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية لولاية تيارت..... 40
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية تيارت " الهيئات"..... 40
المطلب الثالث: الهيئة المخولة بخلق ومتابعة البرامج التنموية محليا 44
المبحث الثاني: المؤسسات المالية في ولاية تيارت. 46
المطلب الأول: البنوك العمومية في ولاية تيارت..... 46
المطلب الثاني: البنوك الخاصة في ولاية تيارت 48
المطلب الثالث: العوائق التي تواجهها المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة 49
المبحث الثالث: حصيلة النشاطات التنموية لولاية تيارت لسنة 2022 51
المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية لولاية تيارت سنة 2022 51
المطلب الثاني : آفاق التنمية المستدامة لولاية تيارت 53
خلاصة 62
خاتمة 64
قائمة المصادر والمراجع 70
قائمة الملاحق.....
ملخص

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات المالية حسب معيار الربحية	13
02	تصنيف المؤسسات المالية حسب الغرض من انشائها	15
03	يمثل الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة	26
04	تكامل وترابط أبعاد التنمية المستدامة	35

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل عدد المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية لولاية تيارت	47
02	يمثل عدد المؤسسات الممولة من طرف البنوك الخاصة لولاية تيارت	49

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي	

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
PNB/ Paribas	PNB Paribas banque
BNA	Banque National d'Algerie
BADR	Banque L'agriculture et du développement Rural
BDL	Banque de développement Local
CPA	credit populaire d'algerie
CNEP/ Banque	Caisse Nationale d'épargne de prévoyance/ banque
BEA	Banque extérieure d'algerie
AGB	Gulf bank Algerian
DAL	Direction de l'administration locale
DRAG	Deriction de l'organisation et de générale
APW	Assembler populaire de wilaya
ANAM	Agence nationale des activités minieres

مقدمة

تمثل التنمية المستدامة العملية التي تسمح بتلبية حاجيات ومتطلبات الحاضر دون الإخلال بحق الأجيال المستقبلية لأنها ترتكز على الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية الاجتماعية البيئية، وتعتبر المؤسسات المالية من القطاعات الفعالة التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة في الوقت الحالي لضمانها لاستدامة التنمية الاقتصادية من خلال تحسين الاستثمار وتمويل مختلف الأنشطة وتشجيع المشاريع والبرامج التنموية والعمل على إيجاد حلول ومتطلبات لنجاحها وتمويلها، فالمؤسسات المالية تتميز بمرونتها وديناميكيتها في التأقلم مع الخوصصة الجهوية والمحلية.

وفي الفكر الحديث المؤسسة المالية أصبحت شريكة في التنمية المستدامة حيث يعكس اهتمامها بها مستوى الوعي الذي يتحلى به المسيرون خدمة لكل من ينتمي لمحيطها، فبالإضافة الى تعظيم الأرباح وجب عليها مراعاة معايير أخرى كحماية البيئة حيث ان الدمج بين المعايير الاقتصادية والبيئية يتم عبر المفهوم الواسع للتنمية المستدامة

ومن هذا المنطلق فان أي مؤسسة تسعى الى ادماج التنمية المستدامة في ادارتها وجب عليها ان عند قياس وتقييم الأداء المترتب عن نشاطها تأثيره على البيئة والمجتمع، اي مراعاة الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في ان واحد

الإشكالية: بناءا على ما سبق نطرح السؤال الجوهري التالي:

- هل تحقق المؤسسات المالية التنمية المستدامة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: من أجل الإجابة على التساؤل الجوهري السابق نقوم بتجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-ما مفهوم المؤسسات المالية ؟ وما هو المقصود بالتنمية المستدامة؟

-ما علاقة المؤسسات المالية بالتنمية المستدامة؟

-ماهي الإستراتيجيات التي تتبعها الدولة الجزائرية في تمويل المشاريع التنموية؟

-ما هي التحديات التي تواجه تمويل التنمية المستدامة وكيف يمكن تجاوزها؟

الفرضيات: بغية الإجابة على الأسئلة السابقة نصوغ الفرضيات التالية:

-المؤسسات المالية هي مؤسسات للوساطة المالية ،اما التنمية المستدامة فهي نهج شامل للتنمية الاقتصادية في انشاء مشاريع تنموية.

-تلعب المؤسسات المالية دورا هاما في دفع الاقتصاد نحو التنمية المستدامة من خلال توفير التمويل والفرص الاستثمارية الضرورية.

-الدولة الجزائرية لا تولي اهتماما كافيا للتمويل المحلي وتركز بشكل رئيسي على جلب الاستثمارات الأجنبية ولا تتبع سياسات تشجيعية لتمويل المشاريع.

-ان ضيق الفجوة بين الإقليم الحضري والاقليم الريفي في الجزائر احد اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، يمكن تجاوزها من خلال رفع الوعي والابتكار.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

-محاولة الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة والمؤسسات المالية وإكتشاف دور هذه الأخيرة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

-اعطاء صورة واضحة عن المؤسسات المالية وشروط إنشاءها بالجزائر.

-إبراز دور المؤسسات المالية التجارية في المساهمة في تمويل المشاريع والبرامج التنموية.

-التعرف على الهيكل التنظيمي والجهات المسؤولة عن متابعة البرامج التنموية لولاية تيارت.

- إعطاء صورة واضحة عن واقع وآفاق والتطلعات المستقبلية لولاية تيارت في جميع القطاعات، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال معرفة الحالة الراهنة لأبعاد التنمية المستدامة.

أهمية الموضوع:

- يستمد الموضوع أهميته كونه يعالج القضايا الراهنة المتعلقة بالاستثمار والإهتمام بالمؤسسات المالية بغية تحقيق التنمية المستدامة.

- المكانة التي تحضى بها التنمية المستدامة لها أبعاد إقتصادية واجتماعية جعلت الدراسات والابحاث تهتم بمثل هذه المواضيع.

- محاولة إبراز الدور المتميز الذي تلعبه المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التمويل المختلف.

- إلقاء الضوء على كيفية تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع التنموية بولاية تيارت.

- تشخيص القطاعات الحالية والبرامج التنموية.

- التعرف على واقع وآفاق التنمية المستدامة لولاية تيارت.

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: كانت حدود الدراسة الزمانية في إحصائيات سنة2022 وآفاق التنمية المستقبلية إلى غاية سنة 2032.

الإطار المكاني: كانت على مستوى ولاية تيارت كنموذج للتنمية المستدامة في الجزائر حيث تم القيام بالتربص في ستة بنوك تجارية، بنوك عمومية وأخرى خاصة تنشط بإقليم ولاية تيارت.

إضافة إلى دراسة ميدانية بمديرية الادارة المحلية بمصلحة التخطيط ومتابعة المشاريع والبرامج التنموية بمقر ولاية تيارت.

أسباب إختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع لعدة أسباب ودوافع ومبررات فمنها الذاتية والموضوعية نذكر منها على سبيل المثال:

الدوافع الذاتية:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- تناسب الموضوع مع تخصصنا إدارة مالية.
- -الميل الى دراسة هذه المواضيع التنموية التي أصبحت التحدي الأكبر الذي تواجهه دول العالم في الوقت المعاصر.
- رغبتنا الملحة في التعرف على سياسة البنوك في تمويل المشاريع التنموية.
- محاولة التمكن والتوسع في القراءات والبحوث الأكاديمية التي إهتمت بالموضوع.

الدوافع الموضوعية:

- نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع في الإقتصاد.
- إبراز أهمية المؤسسات المالية وخاصة البنوك التجارية والدعامة التي تقدمها في مجال التمويل.
- التعرف على مدى مواكبة المؤسسات المالية بتيارت للتحديات الراهنة المتعلقة بالتنمية المستدامة
- إظهار مدى أهمية تمويل البنوك التجارية للمشاريع التنموية في مختلف القطاعات لتعزيز التنمية المستدامة.

-توضيح المشاريع التنموية بمدينة تيارت.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: قلعي يمينة، وميلودي فاطيمة، **مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة،** مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاد التنمية جامعة ابن خلدون تيارت 2016/2015،عالجت الباحثتان الإشكالية التالية: كيف يمكن للسياحة البيئية ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟ وتوصلت الى اهم النتائج منها:

-تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة في الجانب السياحي الا ان استغلالها بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التاخر في ترقية هذا القطاع.

-تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وتوفير مناصب الشغل للكثير من الفئات السكانية بطريقة مباشرة او غير مباشرة، بالاضافة الى انها تساهم بنسب مهمة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من دول العالم.

-السياحة البيئية تعد جزء لا يتجزأ من السياحة المستدامة تتبع أسسها من النواحي البيئية، الاقتصادية والاجتماعية وتساهم بشكل فعال في المحافظة على الموروث الوطني الطبيعي والبيئي والثقافي.

الدراسة الثانية: الهام شيلي، **دور استراتيجية الجودة الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية،** مذكرة ماجيستر في علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 2014/2013، عالجت الباحثة الإشكالية التالية: **ما هو الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة ضمن المؤسسة الاقتصادية ؟** وخلصت الدراسة الى النتائج التالية :

-المؤسسة في حاجة ماسة الى مواصفات ارشادية تحقق التحسين المتميز من اجل ضمان بقاءها واستمراريتها في ظل القيود والحدود التي تفرضها التنمية المستدامة بواسطة اهم التقنيات التسييرية الحديثة في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد بصفة مستدامة.

-**الدراسة الثالثة :** بن قرنة وفرحات كلتوم، **السياسة التمويلية في البنوك الاسلامية واثرها على التنمية المستدامة،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية جامعة ابن خلدون

تيارت **2022/2021**، عالجت الباحثتان الإشكالية التالية: **مامدى مساهمة السياسة التمويلية للبنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة ؟** وخلصت الى نتائج منها:

-تؤدي التنمية المستدامة الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وباقل قدر ممكن من الاضرار البيئية.

-تلعب البنوك دورا فعالا عن طريق الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة .

-العدالة في أساليب التمويل.

منهج الدراسة:

بغية الاجابة على اشكالية الدراسة وتحقيق اهدافها اعتمدنا في هده الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال عرض الاطار النظري للمؤسسات المالية والتنمية المستدامة في الاقتصاد والتعريف بمقومات ولاية تيارت كما استعنا بالمنهج التاريخي لسرد تطور سياسات التنمية المستدامة في الجزائر واعتمدنا على المنهج الاحصائي في الفصل الثاني لإحصاء حصيلة النشاطات التنموية لمختلف القطاعات الاقتصادية لولاية تيارت.

هيكل الدراسة:

من أجل الالمام بكل جوانب الموضوع والاجابة على الاشكالية الرئيسية قمنا بتقسيم الدراسة في فصلين فصل نظري وآخر تطبيقي حيث:

تناولنا في الفصل الأول **الاطار المفاهيمي للمؤسسات المالية والتنمية المستدامة** الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، الأول ماهية المؤسسات المالية وشروط انشائها والثاني ماهية التنمية المستدامة، بالتطرق إلى مفهومها ومبادئها ومخاطرها، أما المبحث الثالث فتطرق الى سياسة ومعوقات وابعاد التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: **مساهمة المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى ولاية تيارت**، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية: المبحث الاول التعريف بولاية تيارت والمبحث الثاني المؤسسات المالية في ولاية تيارت والمبحث الثالث حصيلة النشاطات التنموية لولاية تيارت لسنة 2022.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي حول المؤسسات المالية والتنمية المستدامة

تمهيد:

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات المالية والتركيز على دورها في احداث النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة حيث يزداد اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين بتمويل المؤسسات للمشاريع التنموية يوما بعد يوم ادراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة الذي تسعى كل مؤسسة إلى تحقيقه وعليه فإن هذا الفصل يهدف إلى تسليط الضوء على مفاهيم المؤسسات المالية والتنمية المستدامة وإبراز الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق ابعاد التنمية المستدامة من خلال :

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: سياسة ومعوقات وأبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية.

تقوم المؤسسات المالية بدور حيوي هاما في التطور والتنمية الاقتصادية لأنها تعتبر المحرك الأساسي لكل اقتصاد وتشمل كل الوسطاء الماليين والبنوك بمختلف أنواعها كما أنها تسعى لخلق التوازن بين أصحاب الفائض والعجز وهذا ما سنوضحه في المبحث الآتي ذكره:

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية وشروط إنشائها.

أولا: مفهوم المؤسسات المالية.

لقد تعددت تعاريف المؤسسات المالية واختلفت وفق وجهات نظر العديد من المؤلفين والمفكرين سنذكر منها:

التعريف الأول:

هي شركات أعمال حيث تتكون أصولها بصفة أساسية من أصول مالية والتزامات ومستحقات لدى الغير من أسهم وسندات وقروض بدلا من الأصول العينية المادية كالمباني، الأجهزة والمواد الأولية، كما في منشآت الأعمال فهي تمنح قروض للعملاء أو تشتري وتستثمر في الأوراق المالية المطروحة في سوق المال وتقدم المؤسسات المالية العديد من الخدمات المالية الأخرى والتي تندرج تحت التأمين الوقائي كالتأمين على الحياة والتأمين ضد المخاطر والتحويلات المالية[1].

التعريف الثاني:

هي كافة المؤسسات المالية التي تقوم بنشاط النقد كالمصارف التجارية ومؤسسات الائتمان والادخار والودائع ومؤسسات الاقراض والاستثمار في المشروعات التجارية والصناعية بالإضافة إلى أنها تقوم بتقديم الخدمات المالية المرتبطة بالعمليات المصرفية والاستثمارية كاستبدال العملات وصرف الشيكات وبيع الأوراق المالية والسلع، وتشمل كذلك شركات التأمين بمختلف أنواعها[2].

[1]– عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرباقص، الطبعة 2002، الدار الجامعية المالية، ص 13.

[2]– السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010، ص 70.

التعريف الثالث:

تعتبر المؤسسات المالية جزء من النظام المالي الذي يخدم المجتمع حيث يتكون النظام المالي من شبكة من المؤسسات المالية والأسواق المالية ورجال الأعمال وبنوك الاستثمار وتقوم بتقديم مجموعة من الخدمات تتمثل في خدمات الائتمان، الدفع والتوفير والادخار وغيرها من الخدمات[1].

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نقدم تعريف شامل للمؤسسات المالية على أنها:

المؤسسات المالية:

هي عبارة عن شركات أعمال تعمل في سوق المال وتمتلك أوراق مالية كالأسهم والسندات وخصوم مالية مثل المدخرات بأنواعها.

حيث تقدم مجموعة من الخدمات مثل الاستثمار والادخار والتأمين وتسهيل العمليات المالية ولذلك تعتبر المؤسسات المالية أحد المكونات الأساسية لنمو الاقتصاد.

ثانيا: شروط إنشاء المؤسسات المالية في الجزائر:

إن القانون الجزائري كغيره من التشريعات الأخرى نص على شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وإقامة فرع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية في قانون النقد والقرض 03-11 من خلال النظام رقم 06-02 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 24 سبتمبر 2006 حيث يتم تأسيس البنوك أو المؤسسات المالية بتوفر شرطين هما الترخيص والاعتماد.

1. طلب الترخيص:

إن الترخيص هو إجراء أولي إلزامي يجب القيام به من أجل مزاولة النشاط المصرفي ويتم بتقديم الملف إلى مجلس النقد والقرض حيث يدرس الملفات ويصدر قرارا إما بالقبول أو بالرفض[2].

---

[1]- محمـــد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، بدون طبعة، دار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 197

[2]- مبروك حسين، المدونة البنكية الجزائرية، طبعة ثانية، دار هومة، 2006، ص 110.

شروط الترخيص:

يشترط الحصول على طلب الترخيص بإنشاء بنك أو مؤسسة مالية أن تتوفر الشروط والإجراءات المنصوص عليها في النظام رقم 06-02 والمتمثلة في[1]:

شروط شكلية: وهي:

- شرط توفر الإمكانيات التقنية والمالية المستعملة (توفر المؤسسة المالية على وسائل الاتصال ونقل المعلومات).
- تؤسس البنوك في شكل شركة مساهمة ويدرس مجلس النقد والقرض جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية "شكل تعاضدية".
- القيد في السجل التجاري.

شروط موضوعية:

- شرط رأس المال الأدنى المطلوب حيث ألزمت المادة 02 من هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر على أن يكون:

الحد الأدنى لرأسمال البنوك (عشرين مليار دج) المحددة في المادة 70 من النظام 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

الحد الأدنى لرأسمال المؤسسات المالية: ستة ملايير وخمسمائة دج) المحددة في المادة 71 من النظام 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

- شروط تتعلق ببرنامج النشاط والتنظيم الداخلي.
- شروط تتعلق بالمؤسسين والمسيرين من ناحية السمعة وانعدام أي حكم جنائي في حقهم
- إستفاء الشكل القانوني للبنك أو المؤسسة المالية.

[1]- محمـــد الطاهر مسعود، الرقابة على المؤسسات المالية والبنوك في التشريع الجزائري، مجلة القانون والأعمال.
أطلع عليه يوم 2023/04/12. ساعة 14:00 http://www.droitetentlentreprise.com

2. طلب الاعتماد:

إن الحصول على الترخيص بتأسيس بنك أو مؤسسة مالية، أو إقامة فرع لبنك أجنبي في الجزائر غير كافي للبدء بالأعمال المصرفية وممارسة النشاط البنكي والمالي، فقط اشترط المشرع بعد الحصول على الترخيص طلب الاعتماد كبنك أو مؤسسة مالية حسب الحالة بعد استفاء جميع الشروط المحدد في النظام 03-11الصادر في 26 أوت 2003 وجميع الأنظمة المتخذة لتطبيقه.

حدد النظام رقم 06-02 في المادة الثامنة منه، الإجراءات المتبعة للحصول على الاعتماد، حيث أنه وبعد الحصول على الترخيص، يجب على البنك أو المؤسسة المالية تقديم طلب الاعتماد إلى محافظ بنك الجزائر مرفقا بالمستندات والمعلومات المطالب بها، وفقا للمادة الثانية من التعليمة رقم 04/2000 الصادرة عن محافظ بنك الجزائر من أجل أقصاه إثنا عشر شهرا ابتداءا من تاريخ تبليغ الترخيص.

يترتب على منح البنك أو المؤسسة المالية الاعتماد ونشره في الجريدة الرسمية وتسجيله في قائمة البنوك والمؤسسات المالية، تمنح البنك أو المؤسسة المالية بحق ممارسة الأعمال المصرفية المنصوص عليها في المواد 66، 67، 68، 69، من النظام 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم في كامل التراب الوطني، [1].

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات المالية وخصائصها.

لقد اختلفت تصنيفات وتقسيمات المؤسسات المالية وذلك حسب توجهات كل مؤسسة وحسب انتشارها على مستوى نطاق جغرافي وسنحاول أن نتعرض لأهم هذه المؤسسات.

أولا: تصنيفات المؤسسات المالية.

للمؤسسات المالية عدة تصنيفات نذكرها فيما يلي:

التصنيف الأول: حسب معيار الربحية.

1. مؤسسات مالية ربحية:

البنوك التجارية: هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تختص أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب والطلب أو بعد أجل قصير.

[1]- مبروك حسين، كتاب المدونة النقدية، الطبعة الأولى، دار هومة، 2004، ص ص 78-102.

- **البنوك المتخصصة:** هي التي يغلب على نشاطها القيام بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي وذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي تعتبر قبول الودائع تحت الطلب من أنشطتها.

- **بنوك الاستثمار:** هي مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال من المساهمين أو من خلال طرح سندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم تمويل طويل الأجل تنتشر في الدول المتقدمة.

- **البنوك الإسلامية:** هي مؤسسات مصرفية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وأخلاقية تسعى إلى تحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي ملتزمة في ذلك بعدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا.

- **شركات التـــأمين:** هي مؤسسة تجارية تهدف لتحقيق الربح حيث تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمار الأصول المجمعة في أوجه متعددة تكون مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة كدفع تعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند وقوع الخطر المؤمن ضدهم.

- **مؤسسات التوفير والادخار:** هي تلك المؤسسات التي تقوم بادخار ذلك الجزء من الدخل الغير مخصص للاستهلاك الذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية[1].

2. مؤسسات مالية غير ربحية:

- **البنك المركزي:** هو مؤسسة مستقلة مسؤولة عن الاشراف على النظام النقدي للدولة كما يهتم بوضع الخطط المالية لحكومة هذه الدولة.

- **الخزينة العمومية:** هي هيئة مالية وطنية ليست لها الشخصية المعنوية مكلفة بتحقيق الفعل المالي والحركة المالية للدولة والهيئات العمومية الأخرى وذلك لتحصيل الإيرادات ودفع النفقات بالإضافة إلى عمليات الخزينة.

- **مؤسسات المالية للوساطة المالية:** هي جزء من النظام المالي الذي يخدم المجتمع حيث تقوم بتحويل الأموال من المقرضين إلى المقترضين.

[1]– عبد القادر حنفي، إدارة البنوك، بدون طبعة، دار المسيرة، مصر، 1997، ص 209.

الشكل رقم 01: تصنيف المؤسسات المالية حسب معيار الربحية

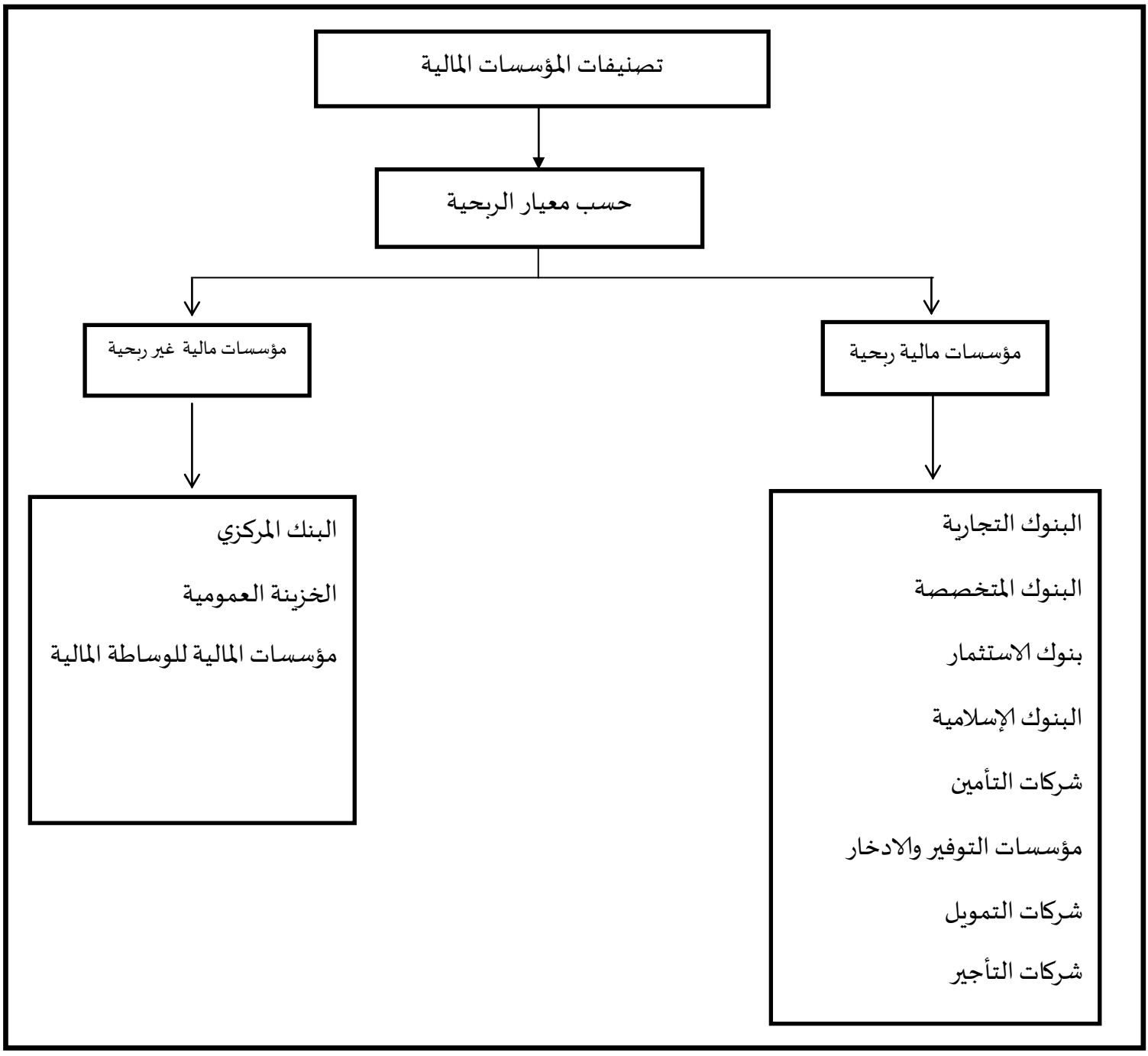

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعلومات السابقة

2. التصنيف الثاني: حسب الغرض من انشائها والنشاط الممارس:

1.2 مؤسسات الوساطة المالية: وتشمل

- سماسرة وتجار الأوراق المالية.
- بنوك الرهن العقاري.
- بنوك الأعمال.
- المؤسسات المالية والنقدية والدولية.

2.2 مؤسسات مالية أخرى: وتشمل

- وسطاء يتلقون الودائع.
- وسطاء ثانويين
- وسطاء الاستثمار[1].

[1]– مدحوت سالم، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد، مذكرة نيل شهادة ماستر، غير منشورة، مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، 2019/2018، ص ص 14، 15.

الشكل رقم 02: تصنيف المؤسسات المالية حسب الغرض من انشائها والنشاط الممارس

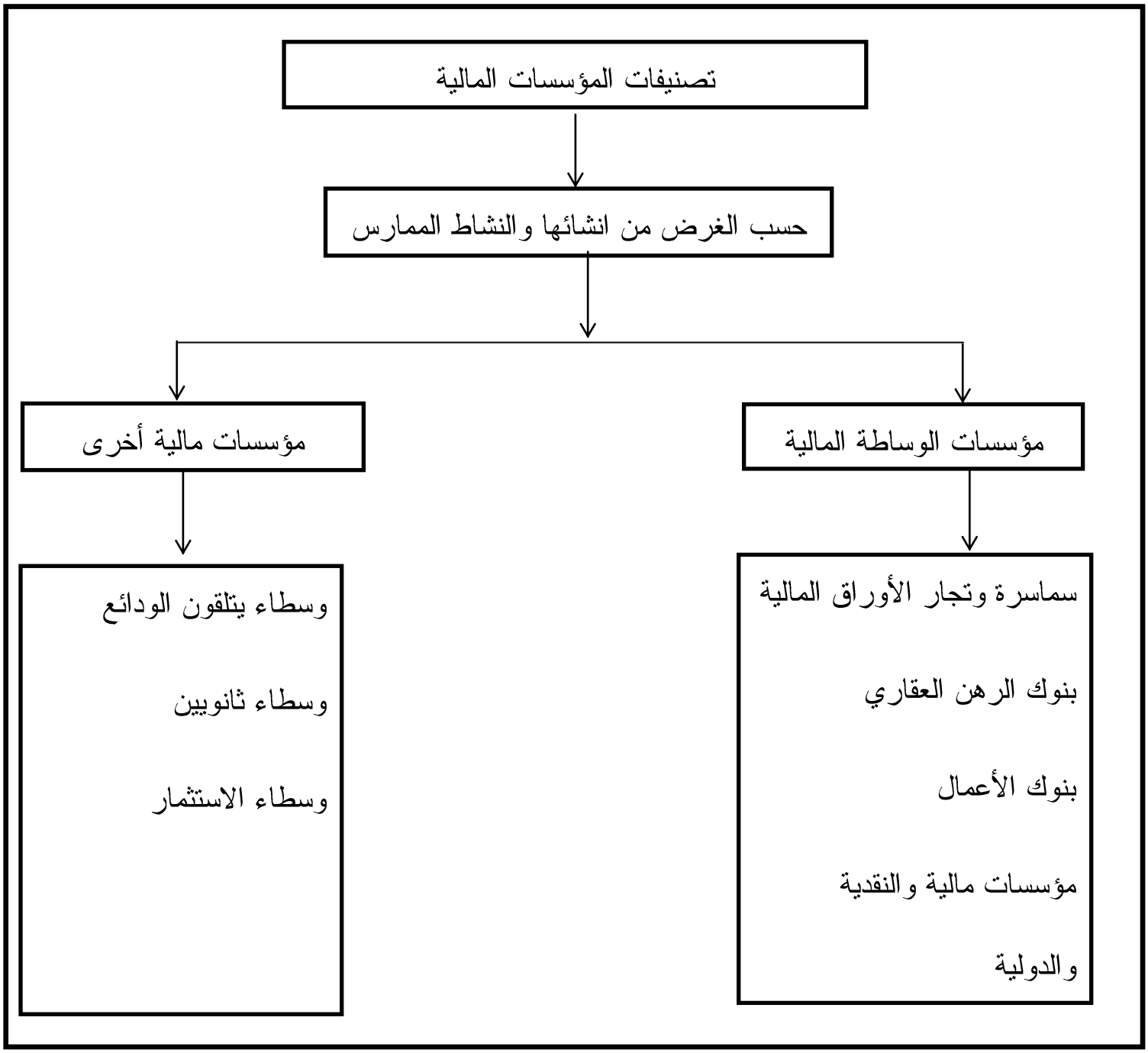

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

ثانيا: خصائص المؤسسات المالية.

لكل مؤسسة مجموعة من المتميزات والخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، حيث أن المؤسسات المالية من خلال تعاملاتها وما تقدمه من خدمات تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- تعتبر المؤسسات المالية من أكثر المؤسسات خضوعا للتشريعات والقوانين قصد حماية المودعين والدائنين لأن معظمها يعتمد بدرجة أولى على أموال الغير مثل "عارض الأموال، الأفراد، شركات الحكومة".
- توافق قطاع المؤسسات المالية مع قطاع الخدمات لأن المؤسسات المالية هي مؤسسات خدمية.
- تقدم المؤسسات المالية العديد من الخدمات المالية والتجارية المتمثلة في قبول الودائع، ومنح القروض أو شراء والاستثمار في الأوراق المالية بالإضافة إلى خطابات الاعتمادات وخدمات الضمان.
- الحفاظ على الاستقرار والسيطرة على التضخم.
- تساعد في تسهيل تدفق حركة الأموال داخل الأسواق المالية والنظام المالي.
- تقدم مجموعة خدمات استشارية للمؤسسات والشركات الداخلة في سوق التداول.
- تساهم في المشاركة في تحمل المخاطر وإدارة المحافظ المالية[1].

المطلب الثالث: مخاطر المؤسسات المالية:

إن المؤسسات المالية من خلال تعاملاتها اليومية ومع التغيرات التي تحدث على مستوى المؤسسة سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية أو تعاملاتها بأموال الغير يعرضها لمجموعة من المخاطر نذكر منها[2]:

[1]- بشير علوان حمد، دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل الاقتصاد المعولم، مجلة دراسات محاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد 19، 2012، ص 188.

[2]- عصماتي عبد القادر، مداخلة بعنوان أهمية بناء أنظمة للإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي، جامعة سطيف، الجزائر، ص 6.

مخاطر السوق "مخاطر منتظمة":

تحدث هذه المخاطر عندما تكون قيمة الأصل متغير بارتباط مع العوامل النظامية (التغيرات الاجتماعية، السياسية) وتعتبر في أغلب الأحيان من مصادر هذه المخاطر غير قابلة للتنويع ولا يمكن تجنبها فالمخاطر المنتظمة تأثر بعدة أشكال مختلفة مثلا: كتغير نسب الفائدة وتعرف مخاطر نسب الفائدة.

مخاطر السيولة:

تعرف بمخاطر عدم القدرة على مواجهة الخصم المستحق بالأصل الممكن تحقيقه أو الجاهز من أجل تعويض توظيف الأموال.

مخاطر القروض:

تنجم هذه المخاطر عن عدم احترام الطرق المفترض لبنود وتعهدات عقد القرض المبرم بسبب عدم وجود أداء من طرفه، أو عدم القدرة على الالتزام بتعهداته، ومخاطر القرض قابلة للتنويع وفي نفس الوقت تصعب تغطيتها بشكل كامل.

المخاطر التشغيلية:

هي احتمال خسارة ناجم عن عمليات داخلية فاشلة أو سياسية من طرف الأفراد أو الأنظمة أو أحداث خارجية مثل: الكوارث الطبيعية التي تحطم الأصول المادية.

المخاطر القانونية:

وهي متمثلة في القوانين والتشريعات الجديدة التي تستطيع أن تضع وتحدد مسبقا أطر وشروط الصفقات على أسس جيدة داخل التنافس الذي يسمح به القانون. فمثلا بعض القوانين قد تأثر على قيم الوضعية للمؤسسة، ككل مثل قوانين البيئة وبعض القوانين المحددة لبعض الاستثمارات وميادينها وقد تتزايد المخاطر القانونية من نشاطات إدارة المؤسسة والعاملين كالاحتيال والرشوة والاختلاس.

المخاطر النظامية:

هي مخاطر انهيار النظام أو السوق المالي بأكمله وهي تدل على المخاطر التي يفرضها الترابط والاعتماد المتبادل بين النظام أو السوق المالي.

مخاطر الائتمان:

تعني عدم تسديد الدين بأكمله أو لجزء منه أو للفائدة المستحقة عليه في التاريخ المحدد لذلك، وعليه فإن المخاطر الانتمائية ترتبط بصورة مباشرة بعملية سداد المستحقات في التواريخ المحددة لها[1].

[1] –http://www.cbe.ovg.eg أطلع عليه يوم: 2023/04/22 ساعة 15:12.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينات القرن الماضي، فاحتل الصدارة واختلفت الاتجاهات في تقديم تعريف له حيث يعتبر أبرز إضافة إلى أدبيات التنمية في العقود الأخيرة وفيما يلي سنتطرق إلى مفهومها:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها.

أولا: مفهوم التنمية:

يقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية التي تواجهها للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية[1].

1. تعريف التنمية المستدامة:

تتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة فالبعض يعبر عنها[2] "التنمية المتواصلة" ويطلق عليها البعض الآخر "التنمية الموصولة" ويسميها آخرون "التنمية القابلة للاستدامة" إلا أن أكثر المصطلحات شيوعا هو "التنمية المستدامة"، ويوجد نوعان من التعريفات:

النوع الأول:

ويمثل تعريفات مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة.

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع الجودة البشرية.

أما النوع الثاني:

ويمثل تعريفات أكثر شمولا ومنها:

[1]– أمل عبد الفتاح لشمس، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، بدون طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013، ص 14.

[2]– عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 99.

تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية:

هو التعريف المعروف بمؤتمر بريتلاند عام 1987 والذي يشير إلى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[1].

تعريف التنمية المستدامة ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:

إن التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني وفق تدفق الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق قدر أكبر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية[2].

تعريف التنمية المستدامة ذات الطابع الاقتصادي:

وتتمثل التنمية المستدامة في إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج[3].

تعريف ماهر أبو المعاطي (2014):

التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان، تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على خصوصية الحضارة للمجتمعات4.

*ماهر أبو المعاطي، أستاذ متفرغ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية.

[1]– عبير عبد الخالق، الخدمة الاجتماعية، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 101، 102.

[2]– عبير عبد الخالق، مرجع نفسه، ص ص 100.

[3]– عبير عبد الخالق، مرجع نفسه، ص ص 99.

[4]– مدحت أبو الناصر، ياسمين مدحت محمـــد، التنمية المستدامة ومفهومها، أبعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص 81.

على ضوء ما سبق من التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل للتنمية المستدامة على أنها تتضمن[1]:

– الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.

– الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية نحو إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

– الأخذ بسياسات الوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة والتعامل مع المشكلات البيئية المباشرة.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص نتيجة تفاعلها مع مختلف الأنظمة البيئية والاجتماعية والاقتصادية وهي كالآتي:

– التنمية المستدامة تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

– تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية الاخرى.

– تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي، مما يجعلها تعمل بتفاهم وانتظام داخل المنظومة البيئية[2].

– عناصر التنمية لا يمكن فصلها وذلك لشدة تداخل أبعادها.

– التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

– التنمية المستدامة تختلف عن التنمية كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق كل ما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.

---

[1]– قويدر كمال، تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة بيئية وسياحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013–2014، ص ص 17، 18.

[2]– قويدر كمال، مرجع سبق ذكره، ص 28.

– تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول والتخفيض من معدلات الفقر على المستوى العالمي[1].

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة عشر مبادئ أساسية من أجل المحافظة على احتياجات المجتمع وموارده وهي كالتالي[2]:

المبدأ الأول: تحديد بالأولويات.

لقد أدت المشكلات البيئية وندرة الموارد المالية إلى ضرورة وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية الإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار.

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة حيث أن التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة وهو يتطلب منهجا متعدد الفروع ويناسب المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة بالعمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة قصد التصدي للمشكلات البيئية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحديد الربح لكل الأطراف.

بعض المكاسب في مجال حماية البيئة تتضمن تكاليف ومنافع والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحصين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرسها كل المشكلات البيئية منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

---

[1]– موقع المجلس الأعلى للتعليم:

أطلع عليه يوم 2023/04/20، على الساعة 10:18 صباحا.http://fr.fouvsquarre.cim

[2]– سليمان كعوان، دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد البيئة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016، ص 57.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيث يكون ممكنا.

إن الحوافز القائمة على السوق والتي تهدف إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق فعلى سبيل المثال تقوم الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاث والتدفق كرسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعملية الاستخراج.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية والتنظيمية.

ضرورة العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية وفي هذا الإطار اعتمدت الجزائر نظاما كتقييم الأداء البيئي بالإضافة إلى الحملات الرامية إلى تحسين الرأي العام ونشر الوعي.

المبدأ السادس: العمل على القطاع الخاص.

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص الذي يعتبر عنصرا هاما في العملية الاستثمارية والتنموية وذلك من خلال تشجيع الاصلاحات البيئية للمؤسسات واعتماد أنظمة ISO (International Organization of Standardization) اختصار لاسم المنظمة الدولية للمواصفات مقرها في جنيف، تهتم هذه المنظمة بتوحيد المواصفات والمقاييس المقدمة في مختلف أنحاء العالم ويرمز بالرقم 14001 لسلسلة المواصفات البيئية وإدارتها والتي تشهد بأن المؤسسات لديها أنظمة سليمة للإدارة البيئية كما يجب توجيه التمويل الخاص لأنشطة تحسين البيئة وحمايتها كمرافق لمعالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة[1].

المبدأ السابع: الاشتراك الكامل للمواطنين.

عند مواجهة المشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية وبدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون لأن هذه المشاركة ضرورية نظرا لقدرتهم على تحديد الأولويات ومعرفة الحلول الممكنة والمناسبة لحل المشكلات المحلية كما أن أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مشاريع البيئة ومشاركتهم سوف تساعد على بناء قواعد جماهرية تؤيد التغيير.

[1]– سليمان كعوان، دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا.

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية "الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني" وهذا لتبني تدابير جماعية بغرض مواجهة بعض المشكلات البيئية.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية.

وذلك من خلال إمكانية المدراء البارعين في إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأقل التكاليف فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 80% إلى 60% بفضل تحسين التنظيم في الداخل.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة منذ البداية.

في إطار حماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان إلى تقييم تخفيض الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة، في البنية التحتية وباتت تضع في الحساب التكاليف والمنافع البيئية عند تصميم استراتيجيتها كما أنها تجعل البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية[1].

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية المستدامة.

أولا: أهمية التنمية المستدامة.

تكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التنمية الاقتصادية للخارج وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة ونذكر منها:

- تحسين مستوى المعيشة.
- رفع مستوى التعليم.
- تقليص نسبة الأمية.
- توفير رؤوس الأموال[2].
- تحقيق الأمن القومي للدولة.

[1]– سليمان كعوان، دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره،ص59.

[2]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمـــد، التنمية المستدامة أبعادها مفهومها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، عمان، طبعة أولى، 2017، ص 92.

- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى التعليمي والثقافي[1].
- التقليل من استنزاف الموارد الطبيعية.
- خلق التنمية التي تكمن حمايتها واستدامتها دون الإضرار بالبيئة[2].

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة مجموعة من أهداف ويمكن تقسيمها إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية وهي كالتالي[3]:

الأهداف الاقتصادية:

- تلبية الاحتياجات الاساسية.
- تعزيز العدالة والمساواة.
- الكفاءة والنمو.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.

الأهداف الاجتماعية:

- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- الحد من مستوى الفقر.
- الحفاظ على الهوية الثقافية.
- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان وذلك بالقضاء على الجوع.

---

[1]– أحمد يوسف، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2011، ص 163.

[2]– علاء أحمد كاسيستا، أهداف التنمية المستدامة وقضايا المجتمع، يوم 12 جانفي 2019، مقال مأخوذ من موقع: www.mowdou3.com.h:19:30.10:36 تاريخ الاطلاع 2023/04/21، على الساعة

[3]– عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 18.

الأهداف البيئية:

- التنوع البيئي والانتاجية البيولوجية.
- القضايا العالمية.
- احترام البيئة الطبيعية.
- تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد.

الشكل رقم 03: يمثل الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة

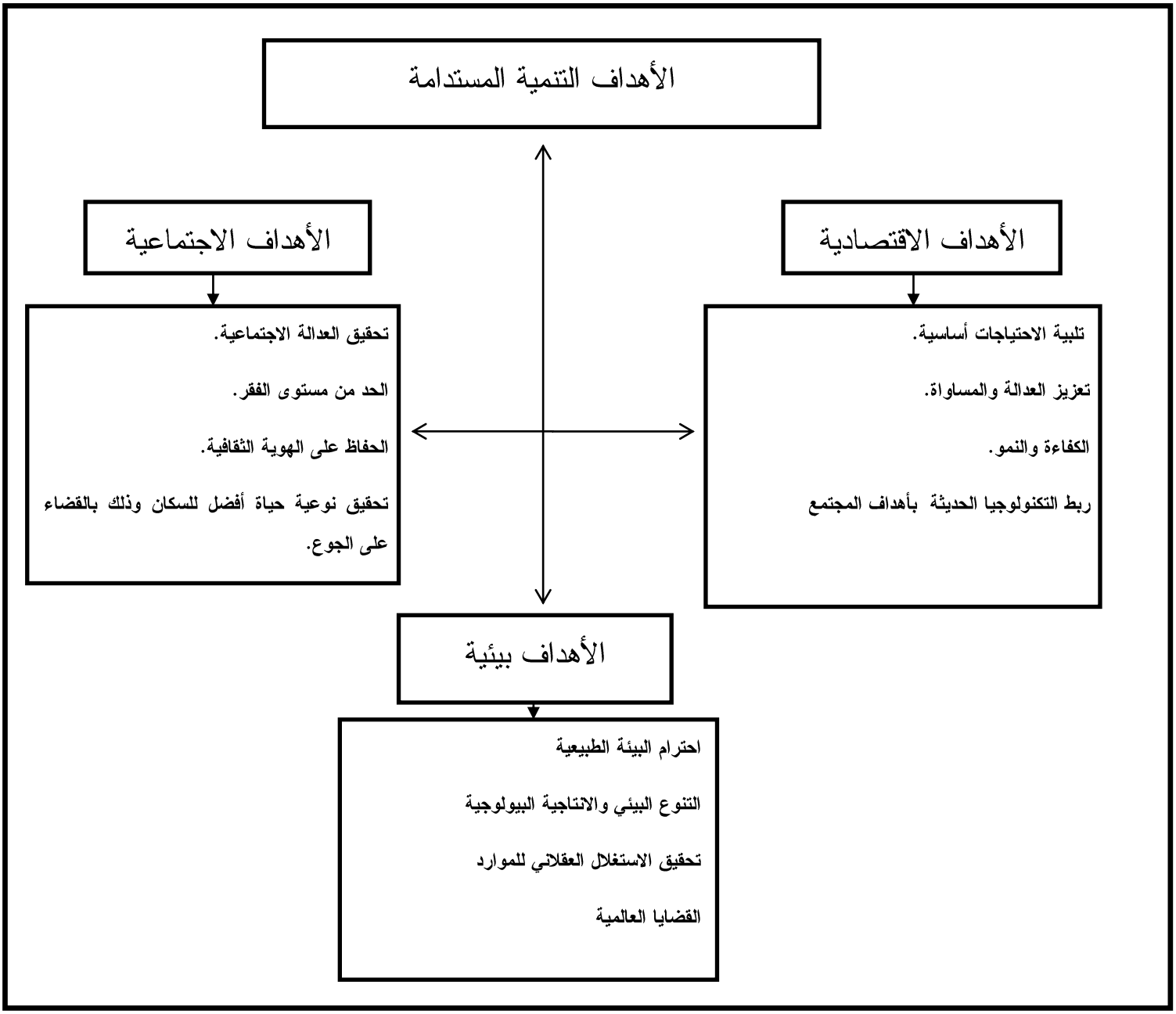

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثالث: سياسة ومعوقات وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل التنمية في البلاد، فوضعت عدة استراتيجيات حول تحقيق بعض الأهداف منها إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمل على النمو المستدام والتقليل من ظاهرة الفقر.

المطلب الأول: سياسة التنمية المستدامة في الجزائر.

عرفت الجزائر بعد الاستقلال اقتصادا ضعيفا وغير متوازن بين فروع الإنتاج القطاع الواحد أو ما بين القطاعات، مما انعكس عنه ظهور عدة ظواهر أو ما يسمى بالثالوث الجهنمي: الجهل، الفقر، والمرض وعليه أخذت الجزائر في اتخاذ سياسات وإجراءات متعجلة تتمثل في إصدار القوانين والمراسيم التي تنظم النشاطات الاقتصادية وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق التي وضعت ومن خلال هذا المطلب ستقوم بتقديم أهم برامج الإصلاح التي قامت بها.

أولا: من خلال برنامج طرابلس لسنة 1962.

- إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.
- ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى منتجات الصناعة القاعدة تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.
- ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص بالقيام بهذه المؤسسات[1].

ثانيا: من خلال المواثيق.

1- **ميثاق الجزائر 1964:** لقد قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 لقد جاء في نصوص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

[1]- زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1996، ص 42.

- محاولة خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.
- توفير مواد الاستهلاك المحلي وهذا يعني تخفيض الاستيراد لمواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها[1].
- إقامة تجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر غير أن إقامتها يتطلب توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية.

2- **الميثاق الوطني لسنة 1976:** كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976 ترتكز أطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بـــ "الثورة الصناعية" و"الأهداف الكبرى للتنمية" على أوجه التحديد نستعرض بعض المقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية للتصنيع في الجزائر مدلول وأبعاد ثورة حقيقية، وذلك أنه مثل الثورتين الثقافية والزراعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، وما يحدثه من أنشطة، وضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختبار الاشتراكي، التغيير العميق للإنسان وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد.[2]

- **الميثاق الوطني لسنة 1986:** قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني ونوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 16 جانفي 1986 كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق إلى:
- تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة من خلال مواصلة تنمية الصناعات الأساسية.
- تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية من خلال تدعيم صناعة متنوعة وتطويرها وترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية3.

---

[1]- ميثاق الجزائر 1964، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المرآزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 68.

[2]- الميثاق الوطني 1976، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة بمعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976، ص ص 116، 117.

[3]- الميثاق الوطني 1986، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة بمعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1986، ص 38.

ثالثا: السياسة التنموية من خلال المخططات الخماسية:

تشمل السياسة التنموية التي اختارتها الجزائر خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا عامة تتمثل أساسا في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي والتوصل إلى الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية (المخطط الثلاثي 1967-1969/،المخطط الرباعي الأول 1970-1973/، المخطط الرباعي الثاني 1974-1977).

السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة الثمانينات:

قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والتكيف مع الوضع الدولي الجديد وذلك من خلال:

- إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية واستقلاليتها.
- برنامج التعديل الهيكلي.
- الخوصصة.
- دور الدولة في تقوية اقتصاد السوق[1].

السياسة التنموية بإحلال المشاريع الكبرى بعد الألفية

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة الإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماج في الاقتصاد العالمي حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها[2]:

[1]- الفكر البرلماني، برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، مجلس الأمة، الجزائر، العدد السادس، 2004، ص ص 38، 39، 40.

[2]- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 27 جوان 2010، المركز الجامعي، خنشلة، ص ص 200-203.

- دعم النشاطات الإنتاجية مثل الفلاحة والصيد البحري والموارد الصيدية.
- التنمية المحلية والبشرية.
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي.

2- البرنامج التكميلي 2005-2009:

لقد ركزت الحكومة الجزائرية على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات والمرافق لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي وذلك بإعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال[1]:

- سياسة تهيئة الإقليم والحفاظ على البيئة.
- التنمية البشرية وتشمل جوانب الصحة تهيئة المدينة وتوفير السكن.
- تحسين إطار الاستثمار.
- مكافحة الاقتصاد غير رسمي.
- عصرنة المنظومة المالية وتثمين الثروات الوطنية وتطويرها.

3- برنامج دعم النمو الاقتصادي (الانعاش الجديد 2010-2014):

فسياسة الدولة هنا بدأت بمحاولة تكملة البرامج التنموية المعطلة واستكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز السكك الحديدية، الطرقات السريعة، تشييد السكنات والمستشفيات، خلق مناصب شغل، بالإضافة إلى تحسين الخدمة العمومية من خلال إصلاح قطاع العدالة والقضاء على البيروقراطية[2].

4- برنامج الاستقرار الاقتصادي 2015-2019.

تهدف الخطة الخدماتية الحالية للبرنامج الخماسي لإصلاح اقتصادي في الجزائر إلى الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وخفض سعر الصرف وتتمثل أهدافه في:

- تخفيض نسبة البطالة ومنح الأولوية لتحسين مستوى المعيشة.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

[1]- زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير غير منشورة، الجزائر، 2006م، ص ص 188-206.

[2]- برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 اطلع عليه يوم 28-04-2023، الساعة 13:21.

- إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تشجيع الاستثمار وترقية الشراكة (عمومية، خاصة) أو (وطنية، أجنبية)1.

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر.

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات نجد:

-تلوث البيئة:

تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد خاصة في ما يتعلق بالبيئة، والتي تعد ذات الصلة بالتنمية المستدامة فهما مفهومان متداخلان مع بعضهما البعض حيث تسعى التنمية المستدامة لتحقيق أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية والحق في الحماية البيئية، إذا ما سيئ استخدامهما فإن: البيئة عنصر أساسي فإنها تصبح عائق يقف في وجه التنمية كما هو الحال في الجزائر.

- ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود المبذولة والرامية لتحقيق التنمية المستدامة.
- عدم الاستقرار وغياب الأمن.
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.
- استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات.
- نقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة2.

---

[1]- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 (على الخط).

أطلع عليه يوم 2023/04/24 على الساعة 15.15 http://algeriannembassy_sandi.com/pdf/quint.pdf

[2]- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه لجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، لسنة 2012، ص ص 140، 141.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.

تجمع التنمية المستدامة بين الاهتمام بالجدوى الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة وبالتالي فهي تتركز على ثلاث أبعاد مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي وهي:

أولا: البعد الاقتصادي.

ويقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، حيث يعين الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، لأنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية[1]، فالنظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بالبيئة والطبيعة[2]، ويندرج ضمن هذا البعد ما يلي[3]:

1. إيقاف تسديد الموارد الطبيعية:

بمعنى إحداث تغير في نمط الاستهلاك وجعله يتماشى والمتطلبات البيئية، كذلك التي تهدد التنوع البيولوجي، ونذكر منها استهلاك الدول خاصة المتقدمة المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض، كما تطلب إجراء تخفيضات متواصلة في مستلزمات الاستهلاك المفرطة للطاقة والموارد الطبيعية.

2. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته[4]:

أدى الاستهلاك التراكمي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات للدول الصناعية في الماضي إلى إسهامها في مشكلات التلوث العالمي، لذا تقع عليها المسؤولية الكاملة في معالجته مادامت تكسب الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل.

---

[1]- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، بدون طبعة دار الناشر، القاهرة، مصر، 2014، ص 90.

[2]- منور أوسرير، محمـــد حمو، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 161.

[3]- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 28.

[4]- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

3. المساواة في توزيع الموارد:

تعتبر الوسيلة الناجعة للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة لأنها مسؤولية كل من الدول الفقيرة والغنية، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

4. الحد من التفاوت في مستوى الدخل[1]:

إن هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما، فنجد التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية والعبء لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها.

5. تقليص تبعية البلدان النامية[2]:

هناك جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة في إطار العلاقات التجارية يحتاج إلى دراسة دقيقة ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به، استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يتباطأ نحو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم البلدان النامية من إيرادات ومداخيل في أمس الحاجة إليها.

ثانيا: البعد الاجتماعي.

ويشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبلها من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان وإعطاء أهمية لدور المرأة ومشاركتها، كما ينبغي تثبيت النمو الديمغرافي في أي بلد لأن الزيادة السكانية غير المتوازنة تحدث ضغطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات من الوفاء بتلبية احتياجات السكان على توفير الخدمات، بالإضافة إلى أن هذه الزيادة سوف تحد من التنمية وتقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة[3].

---

[1]– خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2]– سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، لسنة 2013، ص 22.

[3]– خالد مصطفى قائم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية[1]:

- المساواة في التوزيع.
- الحراك الاجتماعي.
- المشاركة الشعبية.
- التنوع الثقافي وتنمية المقومات الثقافية ودعم التنوع والتعددية.
- استدامة المؤسسات.
- نمو وتوزيع السكان.
- الصحة والتعليم ومحاربة البطالة.
- الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان.

ثالثا: البعد البيئي.

لقد أدت الأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضيين إلى أن يكون هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية، وصار هناك إدراك متزايد بأن الفقر يعتبر من أبرز العوامل المتسببة في تهديد وتخريب التنمية في الدول النامية مما دفع اللجنة الدولية للتنمية البيئية لإصدار تقرير يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه التنمية المستدامة والتي تلبي حاجات الجيل الحالي، دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة[2].

1. حماية الموارد الطبيعية:

تتطلب التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية ابتداءا من حماية التربة إلى الحفاظ على الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصائد الاسماك خاصة مع التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجة السكانية المتزايدة، هذه الحماية والتي تعني بها الاستخدام الكفء تبني الممارسات وتكنولوجيا الزراعية والتي تزيد من مردودية الإنتاج، وذلك بتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة البرية والبحرية وضمان سلامة الأغذية البشرية.

[1]– عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2]– منور أوسرير، محمـــد حمو، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 161.

2. الحفاظ على المحيط المائي وصيانته:

إن ما يميز استغلال الموارد المائية اليوم هو الإسراف إضافة إلى التلوث المستمر للمياه عن طريق النفايات الصناعية والزراعية والبشرية، حيث ثبت أنه رغم كمية الماء الذي يغطي معظم مساحة الكرة الأرضية إلا أن المياه العذبة قليلة، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه عن طريق تحسين كفاءة شبكات المياه، تحسين نوعية المياه السطحية واستغلالها بمعدل لا يحدث اضطرابات في النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها وكذا استغلال المياه الجوفية بمعدل لا يفوق معدل تجددها.

3. حماية التنوع البيولوجي:

يقصد بذلك صيانة ثراء الأرض وتنوعها البيولوجي خاصة الغابات التي هي نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان، وتشمل الغابات ولذا فإن تدهورها أو إزالتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في النظام البيئي، منها انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية.

تتحقق التنمية المستدامة من خلال التداخل بين الأبعاد سالفة الذكر وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تكامل وترابط أبعاد التنمية المستدامة

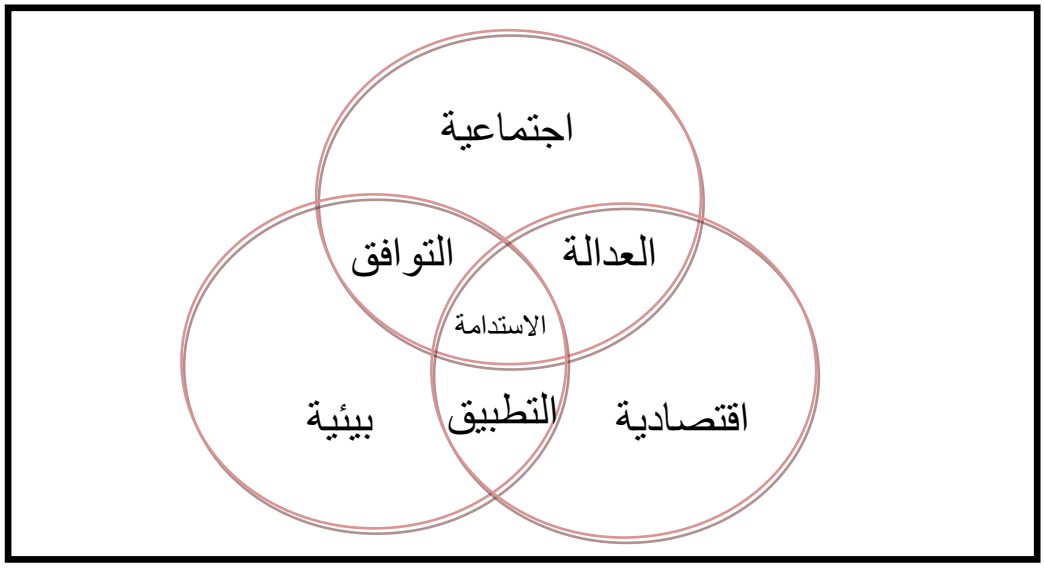

المصدر: مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها –أبعادها –مؤشراتها) مجموعة عربية للتدريب والنشر، 2017، ص 80

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح بان للمؤسسات المالية علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة في أي مجتمع متقدم كان او نامي وهناك تفاعل وتأثير بينهما فمتى وجدت المؤسسات المالية مشاريع كافية الا وساهمت في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية،....الخ.

وبحتمية تطور النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر استوجب استهداف تنمية مستدامة، وقد اتضح أيضا من خلال ما تناولناه في هذا الفصل لكل من المؤسسات المالية والتنمية المستدامة ودراسة خصائص كل منهما توصلنا الى انه يمكن لثلاثة مجالات ان تشترك في مشروع التنمية المستدامة وهي الجانب الاقتصادي والجانب الإجتماعي والجانب البيئي.

كما يستخلص من هذا الفصل ان التنمية المستدامة هي تعاون المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا لتحسين الظروف المعيشية للشعوب والحفاظ على ممتلكاتهم ومراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في تسيير المؤسسة لنشاطاتها.

الفصل الثاني

مساهمة المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل النظري لأهم الجوانب المتعلقة والمرتبطة بموضوع التنمية المستدامة والمؤسسات المالية سنحاول في الجانب التطبيقي التعرف على واقع التنمية في الجزائر مع أخذ ولاية تيارت كنموذج توضيحي وتحليلي للتنمية المستدامة واستعراض مختلف النشاطات التي قامت بها السلطات العليا في البلاد لسنة 2022 وتوضيح مختلف الاحصاءات المتعلقة بأهم القطاعات التي تشملها عملية التنمية وذلك بالتطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: التعريف بولاية تيارت.

المبحث الثاني: المؤسسات المالية بولاية تيارت.

المبحث الثالث: حصيلة النشاطات التنموية لولاية تيارت لسنة 2022.

المبحث الأول: التعريف بولاية تيارت.

تعتبر مدينة تيارت أو تيهرت من بين المدن التاريخية التي لها حضور متميز وتأثير جعلها تمتلك ماضيا تاريخيا هاما، إلى جانب موقعها الجغرافي الاستيراتيجي الهام في الهضاب العليا، وسوف نوجز تعريفها في النقاط التالية:

المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية لولاية تيارت.

تقع مدينة تيارت في الجهة الشمالية من الجزائر تحديدا في الجزء الغربي من الهضاب العليا، يبلغ عدد سكانها: 1049123 نسمة حسب إحصاء سنة 2022، يتميز موقعها بكونه موجود على مرتفع 900 م عن سطح البحر.

وتزخر بالعديد من الأماكن الأثرية أهمها تاقدمت، مغارة ابن خلدون، أهرام لجدار، الدولة الرستمية. زمالة الأمير عبد القادر. مكتبة جاك بارك.

تقع مدينة تيارت في غرب الهضاب العليا التي هي سهول تفصل بين الأطلس التلي والصحراوي، تبعد عن الجزائر العاصمة 280 كم، يحدها من الشمال، ولاية غيليزان وتيسمسيلت، من الجنوب الأغواط والبيض، من الغرب معسكر وسعيدة، من الشرق الجلفة.

مناخها قاري، وهو متوسط الحرارة صيفا وبارد شتاء، وهي مركز فلاحي مهم بالمنطقة، تشتهر بزراعة الحبوب وتربية المواشي وخاصة الخيول العربية الأصيلة. كما تزخر بمواردها الطبيعية الهامة. منها الأراضي الفلاحية من مناطق السهوب والمناطق الغابية، كما تتساقط بها الثلوج، وتمتلك موارد مهمة من المعادن والكلس، والصلصال والآجر، والقرميد، والرمل الكرواتزي للطحن، والزجاج وكلس المرمر لصخور النحت والفليس للطرقات والرمل للبناء.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية تيارت " الهيئات"

وفقا لنص المادة 02 من قانون الولاية 12-07 فإن الولاية تتكون من هيئة تداولية منتخبة متمثلة في المجلس الشعبي الولائي، وهيئة تنفيذية معينة، تتمثل في الوالي:

أولا: المجلس الشعبي الولائي:APW

يعتبر الخلية الأساسية الثانية في التركيبة الهيكلية للولاية، وبفضل تشكيلته المتكونة من فئة المنتخبين فقط، فهو يعد مكانا لتجسيد الديمقراطية، وصورة من صور المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون المحلية، فهو هيئة متداولة في الولاية منتخب عن طريق الاقتراع العام، طبقا للمادتين 12-13 من قانون 12-07 المتعلق بقانون الولاية، ويتشكل من 43 عضو حسب عدد سكان ولاية تيارت.

وينتخب أعضاء المجلس الشعبي الولائي لعهدة مدتها خمس سنوات، يجري أعماله من خلال 04 دورات في السنة وجوبا خلال أشهر (مارس-جوان- سبتمبر-ديسمبر) مدة كل دورة منها 15 يوما على الأكثر، ولا يمكن جمع هذه الدورات وتختم فور استنفاذ جدول أعمالها كما يمكنه أن يعقد دورات غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلث أعضاءه، أو بطلب من الوالي عند الحاجة لمعالجة قضايا غير متوقعة أو مرتبطة بأحداث جديدة لها تأثير على المالية أو الممتلكات أو سير المرفق العام.

ولا تصح اجتماعات المجلس الشعبي الولائي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين.

1-هياكل المجلس الشعبي الولائي:

وفقا للمادة 28 من قانون الولاية، يتكون المجلس الشعبي الولائي من رئيس المجلس الشعبي الولائي ورؤساء اللجان الدائمة، باعتباره يضم 43 عضو منهم 03 نواب 09 لجان دائمة بمختلف التشكيلات وقوائم حرة.

رئيس المجلس الشعبي الولائي:

يجتمع المجلس الشعبي الولائي تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنّاً، حسب المادة 59 من قانون الولاية قصد انتخاب رئيس له من بين أعضائه للعهدة الانتخابية، ومن أهم اختصاصاته المتعلقة بهيكلة المجلس (تعيين الهيئات المنتخبة أو المتعلقة بتعيين الهيئات غير منتخبة، تعيين النواب، تشكيل مكتب المجلس، تعيين لجان المجلس، تعيين رئيس وموظفي الديوان) أما بالنسبة للاختصاصات المتعلقة بتسيير المجلس فتتمثل أساسا في رئاسة المكتب والإشراف على عمل اللجان وتحضير الدورات وكذا تمثيل المجلس وضبط المناقشات.

اللجان:

يتشكل المجلس الشعبي الولائي لجانا دائمة بموجب مداولة تتخذ بالأغلبية المطلقة، بناء على اقتراح من رئيسه أو بالأغلبية المطلقة لأعضائه يتشكل من (09) لجان الدائمة حسب المادة 33 من قانون الولاية وهي:

- لجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- لجنة الاقتصاد والمالية.
- لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- لجنة الاتصال والتكنولوجيات الإعلام.
- لجنة تهيئة الإقليم والنقل.
- لجنة التعمير والسكن.
- لجنة الري والفلاحة والغابات، والصيد البحري، والسياحة.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، والشؤون الدينية، والوقف، والرياضة، والشباب.
- لجنة التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل.

ثانيا: الوالي

يعتبر الوالي موظف سامي في الدولة يعين بمرسوم رئاسي حسب المادة 110 من قانون الولاية، حيث يعود تعيين الوالي إلى رئيس الجمهورية وبموجب مرسوم رئاسي ولرئيس الجمهورية وحده قرار إنهاء مهام الولاة، والوالي لديه هيئات تشرف تحت سلطته، منهم الديوان الذي يقوم بالتنسيق بين مختلف المصالح، إلى جانب الوالي في تحديد مهام الملحقين بالديوان، كما أنه يشرف على تنظيم الخرجات والاستقبالات الرسمية للوالي بالتنسيق مع مكتب التشريعات، ويوجد على مستوى ولاية تيارت 08 ملحقين وهم:

-ملحق بالديوان المكلف بالثقافة وبالمجاهدين والأعياد الوطنية.

-ملحق بالديوان مكلف بالبيئة والفلاحة، الري والغابات.

-ملحق بالديوان مكلف بالصناعة والاستثمار والطاقة.

-ملحق بالديوان مكلف بتطوير السكن والتعمير.

-ملحق بالديوان مكلف بخلية الإعلام والاتصال.

-ملحق بالديوان مكلف بالصحة.

-ملحق بالديوان مكلف بالتنمية الريفية.

-ملحق بالديوان مكلف بالتحقيق والاستشراف.

أما المفتشية العامة:

فتعمل بناءا على أمر من الوالي وتعتبر جهاز رقابة وتقوم بمهام هامة لتقويم نشاط الأجهزة والهياكل والمؤسسات غير الممركزة واللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، وبالنسبة لمديرية التقنين والشؤون العامة "**D.R.A.G**" فهي مديرية تستلزم بالقوانين والتنظيمات وتتكون من 04 مصالح وهي:

- **مصلحة الشؤون العامة:** التي بدورها تتكون من 03 مكاتب متمثلة في: (مكتب خاص بالانتخابات والمنتخبين، مكتب خاص بالجمعيات ومكتب خاص بالتظاهرات العمومية).

- **مصلحة التنظيم العام:** تتفرع إلى 03 مكاتب (مكتب حركة المركبات، مكتب المؤسسات المصنفة والمهن التقنية، مكتب تنظيم الأسلحة والمواد المتفجرة).

- **مصلحة تنقل الأشخاص:** والتي بدورها تتكون من 03 مكاتب وهي: (مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية، مكتب تنقل أجانب، مكتب تنقل المواطنين).

- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:** حيث بدورها تتكون من 03 مكاتب (مكتب القرارات الإدارية ومقاولات الولاية، مكتب القرارات الإدارية ومداولات البلدية، مكتب نزع الملكية والمنازعات).

أما مديرية الإدارة المحلية DAL:

فهي من أهم المديريات على مستوى الولاية، وتظم أربعة مصالح وهي:

- **مصلحة الموارد البشرية:** وتندرج ضمنها 03 مكاتب، وهي: (مكتب تسيير المستخدمين، مكتب التكوين، مكتب مستخدمي البلديات).

- **مصلحة التنشيط المحلي:** حيث تندرج ضمنها 03 مكاتب (مكتب مراقبة الميزانيات، والحسابات البلدية، مكتب تثمين ممتلكات البلدية، مكتب النشاط الاجتماعي).

- **مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية:** تندرج ضمنها 03 مكاتب (مكتب ميزانية الولاية، مكتب الوسائل العامة والممتلكات، مكتب الميزانية غير ممركزة للدولة).

- **مصلحة التخطيط ومتابعة البرامج:** يندرج عن هذه المصلحة 03 مكاتب وهي: (مكتب الصفقات العمومية، مكتب الإعلام الآلي، مكتب البرامج التنموية)، وهي التي ستكون محل تفصيل لاحقا.

المطلب الثالث: الهيئة المخولة بخلق ومتابعة البرامج التنموية محليا

إن مصلحة التخطيط ومتابعة البرامج التنموية هي من المصالح الأساسية لمديرية الإدارة المحلية DAL ويندرج ضمنها 03 مكاتب أساسية:

1-مكتب الصفقات العمومية: الذي من مهامه:

-ضمان تطبيق التنظيم المتعلق بالصفقات العمومية على مستوى الولاية والبلديات.

-إعداد ومتابعة الصفقات العمومية التي تبادر بها الولاية.

-إعداد ومنح الصفقات والعقود التي تستجيب لاحتياجات الولاية.

-متابعة ومرافقة الصفقات العمومية على مستوى البلديات.

-ضمان سير مختلف اللجان الدائمة لفتح الأظرفة وتقييم العروض.

2-مكتب الإعلام الآلي: والذي من مهامه:

-تنفيذ تطبيقات الإعلام الآلي وأنظمة المعلومات بتنسيق مع المصالح المعنية.

-دراسة الاحتياجات في مجال التطوير وتطبيقات الإعلام الآلي.

-إنجاز ومتابعة الأنظمة المعلوماتية على مستوى الولاية والبلدية.

3-مكتب البرامج التنموية:

وهو المكتب الذي يشرف عليه موظف بالولاية. تازي محمد. الذي يمتاز بالكفاءة والخبرة في اختصاصه، وتندرج مهامه في:

-إحصاء وتقييم الاحتياجات فيما يتعلق ببرامج الاستثمار والتجهيز بالتنسيق مع القطاعات المعنية.

-اقتراح برامج التجهيز في إطار العملية المخططة من أجل تمويلها، ووضع حيز تنفيذ التمويل الضروري لإنجاز برامج التجهيز الممولة ذاتيا.

-وضع حيز التنفيذ لإجراءات تنظيمية المتعلقة بتنفيذ برامج التجهيز.

-ضمان المتابعة والتنفيذ المالي والمادي لبرامج التجهيز.

-متابعة برامج التجهيز المسجلة لفائدة البلديات.

-مساعدة البلديات في إنجاز برامجها التنموية.

المبحث الثاني: المؤسسات المالية في ولاية تيارت.

بشكل عام ومعروف أن البنك من أهم المؤسسات المالية الدولية، والعصب المحرك للاقتصاد الحديث من خلال النشاطات والأدوار التي يقوم بها لكن مصطلح البنك مصطلح شامل وعام، الذي يندرج أسفله العديد من أنواع البنوك المختلفة، مثل البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: البنوك العمومية في ولاية تيارت.

تعريف البنك:

هو مؤسسة مالية تعمل في مجال استثمار رؤوس الأموال، يتعامل مع مجموعة من العملاء يستثمرون أموالهم على شكل ودائع، ويقدم لهم البنك قروض وخدمات.

البنوك العمومية:

هي مؤسسات مالية تجارية، تكون ملك الدولة، وبرأس مال خاص بالدولة منتشرة، وواسعة على نطاق أماكن مختلفة بالدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لمبدأ الاستقلالية، وبالنسبة لولاية تيارت تتكون من البنوك العمومية التالية:

-البنك الوطني الجزائري B.N.A

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/ بنك CNEP/banq

- بنك التنمية المحلية B.D.L

-القرض الشعبي الجزائري C.P.A

-بنك الجزائر الخارجي B.E.A. Succursale

وقد اقتصرت دراستنا الميدانية في كل من بنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. كعينة للدراسة.

البنك الوطني الجزائري: B.N.A

أنشأ بالجزائر في 13 جوان 1966 أما على مستوى ولاية تيارت فتأسس الفرع سنة 1971 يقوم بنشاط مصرف الإيداع، لأنه يؤمن الخدمة المالية للتجمعات المهنية للمؤسسات كما يعالج كل العمليات المصرفية الخاصة بالقرض والصرف، ويتراوح عدد المؤسسات (خاصة، عامة) التي يمولها البنك على مستوى ولاية تيارت حوالي 120 مؤسسة لوكالة 540، وحوالي 200 مؤسسة حسب وكالة 545.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية: BADR

مؤسسة وطنية ينتمي إلى القطاع العمومي الجزائري، أنشأ في 13-03-1982 على شكل شركة مساهمة، وكان تأسيسه على مستوى ولاية تيارت في 22-04-2012 وتتمثل مهامه في تنمية القطاع الزراعي وتعزيز العالم الريفي، ودعم النشاطات الصناعية التقليدية والحرفية، وبالنسبة لعدد المؤسسات التي يمولها هذا البنك 27 مؤسسة تنشط في القطاع الخاص و12 مؤسسة تنشط في القطاع العام.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك: CNEP/BNAQ

هو بنك متخصص في تجميع أموال التوفير لتمويل قطاع العقارات، اقتناء السكن، منح القروض العقارية للخواص، وتمويل المقاولين، وحتى المؤسسات التي لها علاقة بالبناء، تأسس سنة 1964 على مستوى الجزائر، أما فرع تيارت تأسس سنة 1977، وبلغ عدد المؤسسات التي يقوم بتمويلها 11 مؤسسة خاصة و20 مؤسسة عامة انظر الجدول.

جدول رقم 01: يمثل عدد المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية لولاية تيارت

البنك	عدد المؤسسات الممولة (الخاصة – العامة)
B.N.A	320
BADR	39
CNEP/banq	31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثاني: البنوك الخاصة لولاية تيارت

البنوك الخاصة:

هي المؤسسات المالية التي تكون ملك للكيان الخاص، مثل أفراد، أو شركات، ولا يكون للدولة، دخل بها مطلقا تقدم خدمات بنكية واستثمارية وغيرها من الخدمات المالية تحت تعليمات وأوامر البنك المركزي التابع للدولة، الذي يكون بمثابة المراقب الرئيسي على كل بنوك التي تقع داخل حدود الدولة وتحتوي على البنوك الخاصة التالية وهي:

- بنك الخليج الجزائر A.G.B
- بنك بي أن. بي باريبا PNB paribas
- الشركة العامة société Générale Tiaret. Algeria

وقد اقتصرت دراساتنا الميدانية في كل من بنك الخليج الجزائر، وبنك بي إن بي باريبا، والشركة العامة كعينة للدراسة.

بنك الخليج الجزائر: A.G.B

هو ثالث أكبر بنك خاص في الجزائر يعمل في مجال القطاعات الخدمات المصرفية لديه أكثر من 60 فرع و100 جهاز صراف آلي تأسس بموجب القانون الجزائري عام 2004 وتأسس الفرع على مستوى ولاية تيارت في 24-06-2013 وعدد المؤسسات التي يمولها هي مؤسسات خاصة عددها 208.

بنك بي. أن. بي باريبا: PNB Paribas

هو مجموعة بنكية عالمية فرنسية مقرها الرسمي بباريس ولديها مقر آخر في لندن. تأسس في الجزائر سنة 23-05-2000 وبالنسبة لفرع تيارت تأسس سنة 04-09-2016 وعدد المؤسسات الخاصة التي يمولها البنك يتعدى 100 مؤسسة خاصة.

الشركة العامة : Société Général Tiaret.Algeria

هو ثاني اكبر بنك فرنسي تاسس سنة 1864 بباريس يدعم التنمية التجارية و الصناعية القائمة على نموذج مصرفي و يقدم الخدمات المتعلقة بالاستثمارات المالية و القروض الاستغلالية كما

يشتغل دور وسيط مالي، وقد تم تأسيس فرع له على مستوى فرع تيارت 02-02-2017 ويتراوح عدد المؤسسات التي يمولها هذا البنك ما بين [120-140] مؤسسة خاصة على مستوى الولاية.

جدول رقم 02: يمثل عدد المؤسسات الممولة من طرف البنوك الخاصة لولاية تيارت

البنك	عدد المؤسسات الخاصة الممولة من طرفه
A.G.B	208
P.N.B Paribas	يفوق 100
société Générale	بين [120-140]

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثالث: العوائق التي تواجهها المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر نموذج تيارت:

هناك العديد من العراقيل والمعوقات التي تقف حاجزا وتقلل من دور البنوك في التنمية، فرغم الجهود المبذولة وإيجابية المؤسسات المالية إلا أنه لا تزال صعوبات تعترض استمرارية وتطور المؤسسات المالية، وفي هذا الإطار سنحاول التطرق لأهم العوائق التي تقلل من الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية.

-صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية أو انعدامها أحيانا مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.

-نقص التمويل طويل وقصير الأجل بسبب الشروط المفروضة على القروض

-ضعف دراسات السوق. أو غيابها عن حجم ونوعية المؤسسات المناسبة المطلوبة.

-صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول المشروع.

-التباطؤ الإداري

-عدم الموافقة ومتابعة الشباب أثناء استغلال المشاريع.

– عدم توفير فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد أفراد تدير هذه المؤسسات بسبب قصور البرامج التكميلية في هذا المجال.

–نقص الخبراء المتخصصين في المؤسسات المالية

–عدم توفر أجهزة تدخل عمومية أو خاصة لحل كل مشكل يواجه المستثمر أثناء فترة الاستغلال.

–غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لعدم وجود دراسات جادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة، وغياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بالقطاع.

–قلة دخول الفكر المؤسسي.

–معوقات العرض وذلك من خلال جذبها للعملاء الأكثر ثراءاً "أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الملاءة المالية" لأنهم يحققون أرباحا مرتفعة فيها، وعلى النقيض تهرب تلك المؤسسات من التعامل مع أصحاب الدخول المتدنية.

–ضعف الفروع في المناطق النائية وبالقرب من أصحاب الدخول البسيطة.

وبالتالي هذه الطوائف التي لا تتوافر لهم التسهيلات والخدمات المالية في النطاق الجغرافي لهم مما يضطرهم للجوء إلى المصادر غير الرسمية.

المبحث الثالث: حصيلة النشاطات التنموية لولاية تيارت لسنة 2022:

تعتبر البرامج التنموية من طرف ولاية تيارت اهم الحلول للوصول الى احداث التنمية المنشودة. ولعل تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل يعتبران من اهم الاهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها وولاية تيارت كغيرها من الولايات شرعت في تنفيذ برامج استثمارية تنموية في مختلف القطاعات التي ستكون محل تفصيل لاحقا:

المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية لولاية تيارت سنة 2022

في اطار البرامج الاستثمارية العمومية (البرامج القطاعية)غير الممركزة استفادت الولاية خلال سنة 2022 من غلاف مالي قدره 11.358.200.000 موزع كالاتي :

1-قطاع السكن: عرف هذا القطاع حصيلة تمثلت في:

استلام وتوزيع عدد معتبر من البرامج السكنية بمختلف الصيغ المبينة على النحو الآتي:

تم تسليم 5178 وحدة سكنية خلال سنة 2022 موزعة كالآتي:

-السكن العمومي الايجاري LPL 968 وحدة سكنية.

-السكن الترقوي المدعم LPA 50 وحدة سكنية.

-سكنات البيع بالايجار LV 1179 وحدة سكنية.

-السكن الريفي 1868 إعانة.

-التجزئات الاجتماعية 1113 إعانة.

- استفادت ولاية تيارت من برنامج جديد مقدر بـــ 500 سكن عمومي ايجاري بتاريخ 22 أوت 2022.

- 250 سكن ترقوي مدعم لفائدة الدفاع الوطني المبلغة بتاريخ 03 مارس 2022.
- 150 سكن ترقوي مدعم لفائدة الأمن الوطني.
- تم إنجاز مكتبة رئيسية بتيارت.
- إعادة تهيئة لمسجد صلاح الدين الأيوبي.

- دراسات مخططات التعمير.
- دراسات مخططات شغل الأراضي.

2- قطاع النقل:

تتوفر الولاية على شبكة هامة وشاسعة من الطرق تتمثل في ما يلي:

- 7061 كم طرق وطنية.
- 682 كم طرق ولائية.
- 1500 كم طرق بلدية.
- مطار عبد الحافظ بوصوف كمطار داخلي ويقع ببلدية عين بوشقيف. وقد تم إعادة الاعتبار وتحديث له.
- -كما تم فتح وكالة للمراقبة التقنية للسيارات في بلدية عين الذهب.
- -القيام بعملية تجريبية على مستوى خط السكة الحديدية عين كرمس وولاية سعيدة على مسافة 108 كم. بواسطة قطار خاص بالمسافرين في شهر جويلية 2022، وهو في حالة نشاط حاليا.
- إتمام الأشغال بمحطة السكة الحديدية ببلدية بوقارة.
- تطهير وتوزيع الخطوط على مستوى الولاية.

3-قطاع الصحة:

شهد هذا القطاع اهتمام هو الآخر حيث تبرز أهم مؤشراته لسنة 2022 في:

- عدد الولادات الحية 22736 ولادة.
- عدد الوفيات لمختلف الأعمار 4177 وفاة.
- عدد وفيات الأطفال أقل من سنة 487 وفاة.
- عدد وفيات الأطفال حديثي الولادة 433 وفاة.
- كما اقتناء جهاز سكانير للمؤسسة العمومية الاستشفائية.

- اقتناء تجهيزات. المطبخ، والبياضة لفائدة المؤسستين العموميتين الاستشفائيتين تيارت، مهدية.

- اقتناء جهاز لمعالجة النفايات الطبية لفائدة المؤسسة العمومية الاستشفائية بقصر الشلالة.

- إعادة الاعتبار لمستشفى تيارت، مصلحة علم الأوبئة.

- توظيف أطباء 82 طبيب و17 جراح أسنان و32 عامل مهني.

- وبالنسبة للقطاع الخاص تم فتح مؤسسة استشفائية خاصة و13 عيادة طبية متخصصة خاصة للطب العام، ومخبرين خاصين في التشريح الباطني و16 عيادة طبية الخاصة لجراحة الأسنان و03 صيدليات خاصة لتغطية المناطق المعزولة سنة 2022.

4 قطاع التربية والتعليم والتكوين المهنيين : كانت حصيلة النشاطات بهذا القطاع كالتالي:

- استقبال التلاميذ للموسم الدراسي 2022/2021 حيث كان عدد المسجلين 284330 تلميذا كالاتي :

- الطور الابتدائي 149339 تلميذ

- الطور المتوسط 95374 تلميذ

- الطور الثانوي 39617 تلميذ

التأطير الإداري والتربوي :

- كان عدد الناجحين عن طريق الامتحان المهني :89 ناجحا

- تم توظيف75 أستاذ من خريجي المدرسة العليا

- تم ادماج 3603 مدمجا لمنتسبي جهاز المساعدة للادماج المهني والاجتماعي لحاملي الشهادات

- عملية تحويل عقود جهاز النشاط الاجتماعي الى عقود غير محددة المدة :487 مدمجا

- عملية ادماج الأساتذة المتعاقدين على مناصب شاغرة :(1081استاذ التعليم الابتدائي، 480 أستاذ التعليم المتوسط، 342 أستاذ التعليم الثانوي)

استلام هياكل تربوية جديدة :

- الطور الابتدائي :04 مجمعات، ليصل عدد الابتدائيات 543.

- الطور المتوسط:04 متوسطات ليصل الى 150 متوسطة. و 03 انصاف داخلية ليصل العدد الإجمالي 47.

- الطور الثانوي استلام ثانويتين(02) ليصل العدد 66.

التجهيزات:

- الطور الابتدائي 4546 (تجهيز مدرسي،الاعلام الالي، مكتبي خاص بالتدفئة)

- الطور المتوسط :27606 (تجهيز مدرسي، الاعلام الالي، مكتبي خاص بالداخلية، خاص بالتدفئة)

- الطور الثانوي 10338(تجهيز مدرسي، الاعلام الالي، مكتبي خاص بالتدفئة)

المطاعم المدرسية :

- استلام 04 نمطية و04 اقسام محولة مطاعم ليبلغ العدد الإجمالي 410 مطعما

التكوين والتفتيش:

- حصيلة التكوين:17028 موظف بمختلف الاسلاك والرتب

- حصيلة التفتيش :(1931 زيارة تفتيش لمؤسسات الطور الابتدائي،1468 زيارة تفتيش لمؤسسات الطور المتوسط، 323 زيارة تفتيش لمؤسسات الطور الثانوي)

- ابرام اتفاقية تكوين مع معهد التكوين والتعليم المهنيين سنحضري عبد الحفيظ بسيدي بلعباس من اجل التكوين البيداغوجي لمعلمي التمهين.

- التكوين البيداغوجي ل 66 معلم تمهين ومنحهم شهادات التكوين

- ابرام اتفاقية تكوين مع مجلس قضاء تيارت لتنظيم تكوينات لفائدة موظفي المجلس في اطار التكوين المتواصل.

- تفعيل الاتفاقية المبرمة مع المكتب الولائي للوقاية من حوادث المرور.

- ابرام اتفاقية مع مركز تربية الخيول شاوشاوة من اجل تكوين طالبي التكوين في اختصاص تربية الخيول.

- تنظيم حملات تحسيسية حول المنتجات التي تحمل رموز والوان تمس العقيدة الدينية

- ابرام اتفاقية مع المؤسسة الوطنية للنقل الحضري والشبه الحضري لتنصيب المتمهنين على مستوى مؤسستهم.

- تنظيم يوم دراسي حول السلامة المرورية تحت شعار "الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية "بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني قادة بلقاسم.

- أيام إعلامية وتحسيسية حول المقاولاتية بمشاركة اجهزة دعم الدولة.

5-قطاع الصناعة: شهد هذا القطاع اهتمام السلطات العليا للبلاد حيث تم:

- تمويل عمليات من خلال ربط 18 مشاريع استثمارية بالطاقة الكهربائية بالمنطقة الصناعية زعرورة.

- تحويل المنتجات الحديدية الطويلة.

- رفع النجاعة في القطاع العمومي.

- خلق نشاطات أعطت قيمة مضافة تتمثل في الاقتصاد الدائري المعتمد على استرجاع المواد وإعادة تطبيقها خاصة منها مادة الرصاص المستعملة في إنتاج البطارية المصنعة.

- إعطاء رخصة استثنائية بمؤسسة تختص بصناعة الألمنيوم.

- معاينة المنطقة الصناعية زعرورة مؤسسة لإنتاج غرف التبريد.

- استئناف مصنع تركيب السيارات هيونداي نشاطه كمرحلة اولى عبر خطين من أصل 07 خطوط للإنتاج خلال سنة 2023.

- تقديم تسهيلات لمؤسسة فاماكو الصناعية للآجر لتوسيع نشاطها.

- تطور مصنع تيارت للمعدات العسكرية.

6-قطاع السياحة:

تمثلت الإنجازات المتعلقة بقطاع السياحة فيما يلي:

- تم عقد 20 لقاء مع المستثمرين أصحاب المشاريع السياحية لغرض مرافقتهم والوقوف على انشغالاتهم.

- تكثيف الزيارات الميدانية على المشاريع السياحية.

- تكثيف المعارض حيث تم تنظيم 29 معرض خاص بالسياحة والصناعة التقليدية للتعريف بالمؤهلات السياحية.

- إبرام 06 اتفاقيات تخص فتح خط نقل سياحي مباشر من وسط المدينة.إلى موقع تربية الخيول، شوشاوة.

- تنظيم 09 رحلات سياحية داخلية مكنت من جلب أكثر من 450 سائح من مختلف الولايات منهم 46 سائح أجنبي.

- إنجاز 07 مسارات سياحية.

- تنظيم لقاءات مع الشركاء في القطاع حيث تم تنظيم 22 لقاء دوري مع مختلف ممثلي الجمعيات المديريات وأصحاب الفندقة، ووكالات السياحة والاسفار.

- انشاء 09 مؤسسات ناشئة في مجالات السياحة والصناعة التقليدية اضافة إلى عملية الرقابة حيث تم مراقبة محلات الحرفيين والحرفيات.

7-القطاع الفلاحي:

شهد القطاع الفلاحي بولاية تيارت خلال سنة 2022 عدة مشاريع ونلخص أهم إحصاءاته على النحو التالي:

الإنتاج النباتي:

-بلغ انتاج الحبوب 2208082. قنطار.

- بلغ انتاج الاعلاف 1216200. قنطار

- بلغ انتاج الحبوب الجافة 3290 قنطار.

-الخضراوات 3022790 قنطار منها :البطاطا، البصل، الفاكهة، الكروم، الزيتون.

الإنتاج الحيواني: عرف هو الآخر انتاج:

- 283790 قنطار من اللحوم الحمراء و53700 قنطار اللحوم البيضاء.

- 86.690.000 لتراً من الحليب.

- 7.200.000 وحدة من البيض

-600 قنطارا من العسل.

- 26490 قنطارا من الصوف

الاستثمار الفلاحي:

-بالنسبة للكهرباء الفلاحية تم ربط 263 مستثمرة، منها 136 مستثمرة حيز الخدمة، أما فيما يخص الري الفلاحي تم منح 1416 رخصة لحفر الآبار الفلاحية. وتم تسليم 470 عقد للفلاحين في إطار الامتياز الفلاحي.

كما أنه تم الشروع في عملية الدراسة الخاصة بالمحيطات المقترحة على مستوى بلدية الفايجة، النعيمة، الشحيمة وسيدي عبد الرحمن، كما شهد قطاع الموارد المائية عدة إنجازات مكنت من تحقيق عدة أهداف مسطرة وتحسين الخدمة العمومية للمياه، حيث تم إنجاز المشاريع التالية:

-إنجاز منشأة التخزين بسعة 10,000 متر مكعب ببلدية تيارت.

-تزويد شمال شرق تيارت الزمالة بالمياه الصالحة للشرب.

-دراسة المخطط الرئيسي للصرف الصحي لبلديات السوقر فرندة وقصر الشلالة.

-وضع بئر تعويضي حيز الخدمة ببلدية توسنينة وآخر ببلدية قصر الشلالة.

-إنجاز 04 آبار عميقة ببلدية السبعين، عين الذهب الزمالة وسي عبد الغاني انطلاقا من هضبة مينا وطبقة واد سوسلم.

وتتمثل البرامج المسجلة في برنامج التنمية الريفية FNDR الممول من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية، هو برنامج تهيئة الأحواض المتدفقة، وتنمية المناطق الجبلية، ومكافحة تدهور الأراضي، ويضم هذا البرنامج 11 عملية، من بينها التثبيت البيولوجي للكثبان، الغراسة الرعوية، غرس الأشجار المثمرة، فتح وتهيئة مسالك الريفية، وبرامج منجزة لفائدة المناطق النائية والمعزولة لسنة 2023 المتمثلة في فك العزلة.

8-قطاع البيئة: حظي هو الآخر باهتمام جاد حيث قام قطاع البيئة بعدة إنجازات:

بالنسبة للبيئة الحضرية: فقد تم إنجاز 06 مراكز الردم التقني والمفرغات العمومية.

-تم تغطية 31 بلدية.

-تم متابعة عملية نظافة المحيط عبر بلديات الولاية حيث تم التكفل بـــ 508 من النقاط السوداء المحصاة.

-القيام بـــ 978 حملات تطوعية استدراكية لنظافة المحيط.

-مراقبة المؤسسات الصناعية من خلال إحصاء المؤسسات المصنفة الخاضعة للرسم.

-تحصيل الجباية الايكولوجية من خلال فرض الرسم على الأنشطة الملونة أو الخطيرة (TAPD).

-فرض الرسم على النفايات المنزلية (TEOM).

-الرسم على التحفير لإزالة النفايات الخطيرة أو الخاصة الخطيرة (TID DIS).

-القيام بالتحسيس والاعلام البيئي.

-معالجة الملفات المتعلقة بالمنشآت المصنفة للبيئة.

-معالجة ملفات تأهيل المستخدمين المكلفين بمهام تخزين المواد والمنتوجات الكيميائية الخطرة وأوعية الغاز المضغوطة.

المطلب الثالث: آفاق التنمية المستدامة المستقبلية للولاية تيارت:

تقع التنمية عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع وولاية تيارت ستفتح افاق تنموية وتشجع الاستثمار في العديد من القطاعات للدفع بعجلة التنمية للامام وتمثلت في :

1-قطاع السكن:

إعادة بعث المشاريع السكنية المتوقفة حيث تم:

- بالنسبة للسكن العمومي الايجاري LPL 166 وحدة سكنية

- 32 وحدة سكنية للسكن الترقوي المدعم LPA

- تم الامضاء على 30 قرار من قبل السيد الوالي منها 29 قرار تابع لديوان الترقية والتسيير العقاري و01 تابع لوكالة عدل

- المصادقة على 06 قوائم اسمية تضم 2150 مرشح للاستفادة من عقود الملكية لعدة بلديات من طرف اللجنة التقنية الولائية بخصوص التجزيئات الاجتماعية.

-يتم دراسة واتمام التهيئة لـــ 24 تحصيصا اجتماعي بسعة 6465 قطعة.

-انجاز مختلف دراسات التعمير ولاسيما المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير.

2-قطاع النقل :

الأشغال في طور الإنجاز هي أشغال تقوية صيانة وإعادة الاعتبار للطرق 71،8 كم موزعة كما يلي:

-الطرق الوطنية 19.4 كم، الطرق الولائية 16 كم، الطرق البلدية 35.8 كم.

-إنجاز 4 منشآت فنية على الطرق الوطنية.

-فك العزلة على مناطق الظل وتحديث شبكة الطرقات وكذا معالجة النقاط السوداء على مدينة تيارت مع فك الخناق وتسهيل السيولة المرورية.

3-قطاع الصحة:

- مشروع إنجاز مركز لعلاج الأورام السرطانية الذي هو في مرحلة متقدمة في عملية الإنجاز.
- قام وزير الصحة الأستاذ عبد الحق سايحي بفتح أشغال لقاء تقييم حول الرقمنة.

- ستستفيد ولاية تيارت من خدمات البعثة الطبية الكوبية تدعم الجهود الرامية لتحسين الخدمات الصحية لسكان المناطق النائية خاصة في التخصصات التي تعرف نقصا في طب النساء والتوليد والانعاش.

- أمر الوزير بوضع حجر الأساس لانجاز مستشفيين الأول ببلدية تخمارت سعته 60 سريرا، والثاني بقصر الشلالة بسعة 120 سريرا.

- أكد الوزير أنه سيتم توفير الأرصدة المالية اللازمة لإنجاز سكنات وظيفية داخل المؤسسات الجديدة لصالح الأطباء الأخصائيين لضمان تقربهم من المستشفى لتكفل أنجع بالمرضى.

-الإيقاف على عمل عيادتين متعددتي الخدمات بمدينة مهدية وحمادية.

4-قطاع التربية والتكوين والتعليم المهنيين:

بالنسبة للمشاريع المستقبلية المسطرة لهذا القطاع لايوجد.

5-قطاع الصناعة:

- دراسة إعادة تهيئة وتطوير منطقة النشاط قصر الشلالة، مدريسة، فرندة.
- أشغال تهيئة المنطقة الصناعية زعرورة وعين بوشقيف.
- إيصال 12 عائلة بالكهرباء الريفية على طول 3500 كم.
- المصادقة ببرنامج الثلاثي 2023-2025 للكهرباء الريفية والربط بالغاز الطبيعي للمناطق النائية.
- هناك 27 مشروع قيد الانطلاق "محل إعداد المناقصة من طرف مديرية التوزيع".
- التوزيع العمومي للغاز الطبيعي ل 8 مناطق و9 أحياء وعدد الايصالات 4259.
- الانطلاق بأشغال ربط الأحياء بالغاز الطبيعي.
- معالجة الملفات المرسلة لوكالة الوطنية للنشاط المنجمية ANAM.
- وضع تحت التصرف مصلحة المناجم والمراقبة التقنية التي كانت تابعة لمديرية الصناعة.

- متابعات دورية للمشاريع التنموية لمصالح مديرية التجهيزات العمومية لإنجاز مختلف المؤسسات التربوية (ابتدائيات، متوسطات بمختلف دوائر الولاية).

6-قطاع السياحة:

- تحسين واجهات المؤسسات الفندقية ووكالات السياحة والأسفار من اجل تحسين صورة تيارت السياحية لجلب السياح.

- مراقبة وتفتيش الدورية وذلك بتوجيه واقتراح غلق وكالات سياحية لعدم احترامها للمعايير والنظم التشريعية المسيرة لها.

- فرض تنظيم أيام ودورات إعلامية لترقية السياحة وتسويق المنتجات المحلية.

- إحياء الأعياد المحلية من خلال العمل والتنسيق مع مصالح البلديات المعنية.

- -إحياء المناسبات التراثية لولاية تيارت.

7-قطاع الفلاحة:

البرنامج الوطني للتشجير 2020-2024 يتوزع هذا البرنامج على 12 بلدية و16 منطقة سمحت بخلق 541 منصب شغل مؤقت سمحت هذه البرامج كذلك من غراسة 712000 شجيرة غابية ورعوية إضافة إلى 24698 شجيرة خلال الحملات التطوعية.

- بناء فرق غابية وفتح تهيئة مسالك غابية وخنادق صد النار.

- رفع التجميد عن مسالك غابية على 50 كم.

- برنامج إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.

- فيما يخص ملفات الشباب المستفيدين بالبرنامج الجديد فقد تقرر إعادة دراستها وفق أحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 1839.

- تم الشروع في عملية الدراسة الخاصة بالمحيطات الجديدة.

- تم تكوين 212 صياد خلال دورة جوان 2022.

- وضع برنامج الخاص بتنمية المناطق النائية.

- التزويد بالمياه الصالحة للشرب من خلال تدعيم تزويد بلدية مهدية بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من بئر مالح وإنجاز منشأة تخزين ببلدية فرندة وعين كرمس.

- التنقيبات طور الإنجاز(إنجاز 14 بئر مختلف ببلديات تيارت).

- مشروع استثماري لتربية الدواجن بطريقة عصرية وحديثة بفرندة.

8-قطاع البيئة:

-الاستثمار في الطاقة المتجددة كطاقة بديلة لتحقيق التنمية المستدامة وحفظ حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية وذلك من خلال مشروع تطبيق الطاقة الشمسية.

-إنشاء مراكز الردم التقني وتسيير النفايات للرفع من الحس البيئي.

-تم وفق برتوكول اتفاقين وزارة البيئة والتربية الوطنية يقتضي بنشر التربية البيئية وسط المتمدرسين.

-القيام بتشخيص إمكانيات التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية لولاية تيارت (تدشين مشروع انجاز بئر عميق بوقدامة).

-القيام بتشخيص الخلل الذي يخص الإدارة العمومية.

-احتضان أزيد من 500 موال للقطاع الرعوي.

-معاينة النقطة السوداء بحي البعاير التي تضررت بفعل السيول الجارفة بزمالة الأمير عبد القادر والتكفل بها على الصعيد البيئي.

خاتمة

خاتمة:

تطرقنا في هذا البحث الى محاولة تقييم مساهمة المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر باعتبار ان التنمية المستدامة هي التنمية القادرة على الاستمرار والاستقرار من حيث الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية دون استنزافها والمحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة، اما المؤسسات المالية باعتبارها جزء لا يتجزا من الاقتصاد فهي وسيلة أساسية لانتقال الأموال من المدخرين الى الوحدات الاقتصادية والحكومية التي تحتاج الى هذه المدخرات وتساعد على توفير التمويل والفرص الاستثمارية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة لذا فان الكثير من الاقتصاديين قاموا بالعديد من الدراسات حول هذا الموضوع البالغ الأهمية.

واقتصرت دراستنا على مستوى ولاية تيارت كنموذج للتنمية المستدامة في الجزائر، سعيا منا لاكتشاف والوقوف على كل البرامج والمشاريع التنموية التي قامت بها لسنة 2022 والتي شملت مختلف القطاعات التي تؤثر تاثيرا مباشرا على جوانب حياة الفرد والمؤسسة من اجل تحسين المستوى المعيشي وخلق الثروة بالإضافة الى استشراف مشاريع مستقبلية تخص قطاعات المياه والثروة الحيوانية والنباتية والنقل مع مطلع سنة 2030 والى قطاعات أخرى مع مطلع 2032 وهذا نظرا للمجهودات التي تبذلها السلطات العليا للبلاد لدعم التنمية المحلية وتفعيل ابعاد التنمية المستدامة في جميع المناطق.

نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى: "المؤسسات المالية هي مؤسسات للوساطة المالية. اما التنمية هي نهج شامل للتنمية الاقتصادية في انشاء مشاريع تنموية " تم اثبات صحة وتحقق الفرضية وذلك للنتائج التالية :

-المؤسسات المالية هي االمؤسسات التي تقوم بتوفير مختلف الخدمات المالية خاصة التمويل للافراد والشركات مثل البنوك وشركات التامين.

-يمكن للمؤسسات المالية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية وتطوير الاقتصاد المحلي عن طريق توفير القروض الميسرة.

-التنمية المستدامة هي فعلا نهج شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يهدف الى تحقيق او تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة.

-تشمل التنمية المستدامة ثلاث ابعاد أساسية متكاملة ومتداخلة فيما بينها، وهي الجانب الاجتماعي، البيئي، الاقتصادي، تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل لفوائد النمو إضافة الى حماية البيئة والاهتمام بالمورد البشري.

الفرضية الثانية :"تلعب المؤسسات المالية دورا هاما في دفع الاقتصاد نحو التنمية المستدامة من خلال توفير التمويل والفرص الاستثمارية الضرورية". تم اثبات صحة الفرضية و ذلك للنتائج التالية:

-نظرا للعلاقة الوطيدة بين المؤسسات المالية والتنمية المستدامة في اقتصاد أي مجتمع وهناك تأثير وتفاعل بينهما فمتى وجدت المؤسسات المالية مشاريع كافية الا وساهت في تنمية مختلف القطاعات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية)

-ضرورة وضع سياسات وخطط واستراتيجية متكاملة لتشجيع الممارسات المالية المستدامة وزيادة وعي المستثمرين والعملاء بأهمية التنمية المستدامة

- لتحقيق التنمية المستدامة قد يكون من الضروري تحسين التشريعات المالية والبنكية وتدريب الموظفين الماليين للتركيز على الاستثمار بأسلوب مستدام.

الفرضية الثالثة : "الدولة الجزائرية لا تولى اهتماما كافيا للتمويل المحلي وتركز بشكل رئيسي على جلب الاستثمارات الأجنبية ولا تتبع سياسات تشجيعية للتمويل ".تم اثبات عدم صحة هذه الفرضية و ذلك للأسباب التالية :

-الحكومة الجزائرية تسعى من خلال سياساتها الحالية اللى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات الحيوية مثل الطاقة، الزراعة والصناعة.

-تعزيز التمويل الأخضر والاستثمار في المشاريع المرتبطة بالطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة.

-توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحسين الوضع الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

-يمكن للمؤسسات المالية أن تدعم الزراعة المستدامة من خلال توفير التمويل لتحسين الممارسات الزراعية.

-التعاون بين المؤسسات والحكومة والمجتمع المدني.

-ان برنامج الاستقرار الاقتصادي برنامج التزمت به الجزائر قصد انشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي ويمكن القول ان هذا البرنامج قد استجاب لحاجات ملموسة خفض نسبة البطالة، تنويع الاقتصاد مع تشجيع الاستثمار وترقية الشراكة.

-من خلال تقديم منتجات مالية مستدامة والعمل على تمكين المستثمرين للاستثمار في المشاريع ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

الفرضية الرابعة: "ان ضيق الفجوة بين الإقليم الحضري والاقليم الريفي احد اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، يمكن تجاوزها من خلال رفع الوعي والابتكار " تم اثبات صحة و تحقق الفرضية وذلك لان تحديات تمويل التنمية المستدامة تشمل :

-**نقص التمويل:** قد تواجه مشاريع التنمية المستدامة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم حيث ان بعض البنوك والمستثمرين قد لا يفضلون المشاريع ذات العائد الاجتماعي العالي في المقابل البطيء.

-**قلة البيانات:** ينبغي التأكد من وجود مجموعة من البيانات ذات الجودة لتحليل الاستثمارات بشكل جيد ولإثبات الحوافز وتحسين الشفافية.

- **قلة الوعي:** الناس قد لا يكونون على دراية بالمشاريع التنموية المستدامة وفوائدها كما يستطيع بعض الناس الظن بان الاهتمام بالبيئة والمجتمع سيكون مكلفا ويعرقل طموحات التنمية.

-رغم الصعوبات التي تواجه الجزائر في تطبيق التنمية المستدامة الا انه توجد قناعات بضرورة تطبيق ابعاد التنمية المستدامة لان الجزائر لديها جميع المقومات.

ويمكن تجاوزها من خلال الإجراءات التالية :

-**رفع الوعي:** عن طريق التعلم والتدريب والحملات الإعلامية واسعة النطاق تستطيع المنظمات والجهات المعنية بالتنمية المستدامة رفع الوعي البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

-**التعاون:** يجب على المنظمات والحكومات والقطاع الخاص والجماعات المحلية التعاون من خلال تشكيل شركات والتنفيذ المشترك لشركات العمل وتبادل المعرفة والتقنيات وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع المستدامة.

-**السياسة:** يجب على الدول والحكومات والجهات المعنية إعداد سياسات وإطارات تشجع وتدعم التنمية المستدامة وتضمن استخدام الموارد بشكل فعال ومستدام.

-**التمويل:** يجب على المؤسسات توفير تمويل كافي للمشاريع التنموية.

-**الابتكار:** يلزم تطوير أساليب جديدة ومبتكرة لتنمية المشاريع المستدامة وتلبية احتياجات المجتمعات.

-**تعزيز الجودة:** ينبغي التركيز على اقتصاديات التعزيز والرقابة والاختيار الفعلي لدعم المشاريع التنموية.

- يعد البعد البيئي هو البعد الأهم في التنمية المستدامة، لان التنمية البيئية تؤدي بلا شك الى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إدارة الموارد واستغلالها بشكل امثل، كما يساهم في رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية.

- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية مثل توفير فرص العمل والخدمات الأساسية وتعزيز التعليم والصحة والبنية التحتية كما يمكن تعزيز مشاريع الزراعية والسياحة الريفية كمصدر للدخل في المناطق الريفية.

- ان تحقيق التنمية المستدامة ليس مهمة سهلة لكن يمكن تحقيقها من خلال التعاون بين المؤسسات المالية والحكومة والمجتمع المدني.

توصيات واقتراحات :

-بعد دراستنا لمختلف جوانب إشكالية البحث وتقديمنا للنتائج المتعلقة بها سوف نقدم بعض التوصيات والاقتراحات:

-ضرورة الاقتداء بالمؤسسات التي حققت قفزة نوعية في مجال التنمية المستدامة والسير على خطاها.

-يجب تشجيع تطبيق التنمية المستدامة لما توفره من عون للدولة والمؤسسات.

-ضرورة تدخل الدولة لمنح تحفيزات لضبط معايير التنمية المستدامة.

-فتح المجال امام المنظمات الدولية للقيام بدورها في محاربة الفقر وحماية البيئة.

-إعادة هيكلة وتعزيز المؤسسات المالية الجزائرية لدعم التنمية وتكريس جهودها لتحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بالجزائر.

-توفير خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع مبادئ التنمية.

آفاق البحث:

معالجة الإشكالية:

-تأثير التطور التكنولوجي على دور المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

-دور الحكومة الجزائرية في دعم التمويل المستدام للمشاريع الاستثمارية.

-مساهمة الأداء البيئي والأداء المالي في تحقيق التنمية المحلية.

-مساهمة التواصل العلمي في نشر المعرفة وتعزيز الافكار المبتكرة.

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، بدون طبعة دار الناشر، القاهرة، مصر، 2014.

2. أحمد يوسف، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2011.

3. أمل عبد الفتاح لشمس، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، بدون طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013.

4. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007.

5. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 27 جوان 2010، المركز الجامعي، خنشلة.

6. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010.

7. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2011.

8. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرباقص، الطبعة 2002، الدار الجامعية المالية.

9. عبد القادر حنفي، إدارة البنوك، بدون طبعة، دار المسيرة، مصر، 1997.

10. عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.

11. مبروك حسين، المدونة البنكية الجزائرية، طبعة ثانية، دار هومة، 2006.

12. مبروك حسين، كتاب المدونة النقدية، الطبعة الأولى، دار هومة، 2004.

13. محمـــد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، بدون طبعة، دار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

14. مدحت أبو الناصر، ياسمين مدحت محمـــد، التنمية المستدامة ومفهومها، أبعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.

15. منور أوسرير، محمـــد حمو، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010

الأطروحات والمذكرات:

دكتوراه:

16. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه لجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، لسنة 2012.

17. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، لسنة 2013.

18. سليمان كعوان، دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد البيئة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016.

ماجستير

19. زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1996.

20. زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير غير منشورة، الجزائر، 2006م.

21. قويدر كمال، تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة بيئية وسياحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

ماستر:

22. مدحوت سالم، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد، مذكرة نيل شهادة ماستر، غير منشورة، مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، 2019/2018.

المقالات والمجلات:

23. بشير علوان حمد، دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل الاقتصاد المعولم، مجلة دراسات محاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد 19، 2012.

24. محمـــد الطاهر مسعود، الرقابة على المؤسسات المالية والبنوك في التشريع الجزائري، مجلة القانون والأعمال.

الملتقيات:

25. عصماتي عبد القادر، مداخلة بعنوان أهمية بناء أنظمة للإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي، جامعة سطيف، الجزائر.

26. الفكر البرلماني، برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، مجلس الأمة، الجزائر، العدد السادس، 2004.

27. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمـــد، التنمية المستدامة أبعادها مفهومها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، عمان، طبعة أولى، 2017.

المواثيق:

28. ميثاق الجزائر 1964، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المرآزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964

29. ميثاق الوطني 1976، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة بمعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976.

30. الميثاق الوطني 1986، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة بمعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1986.

مراجع الانترنت

31. http://www.droitetentlentreprise.com

32. http://algeriannembassy_sandi.com/pdf/quint.pdf

33. www.mowdou3.com.h:19:30

34. http://fr.fouvsquarre.cim

35. http://www.cbe.ovg.eg

الملاحق

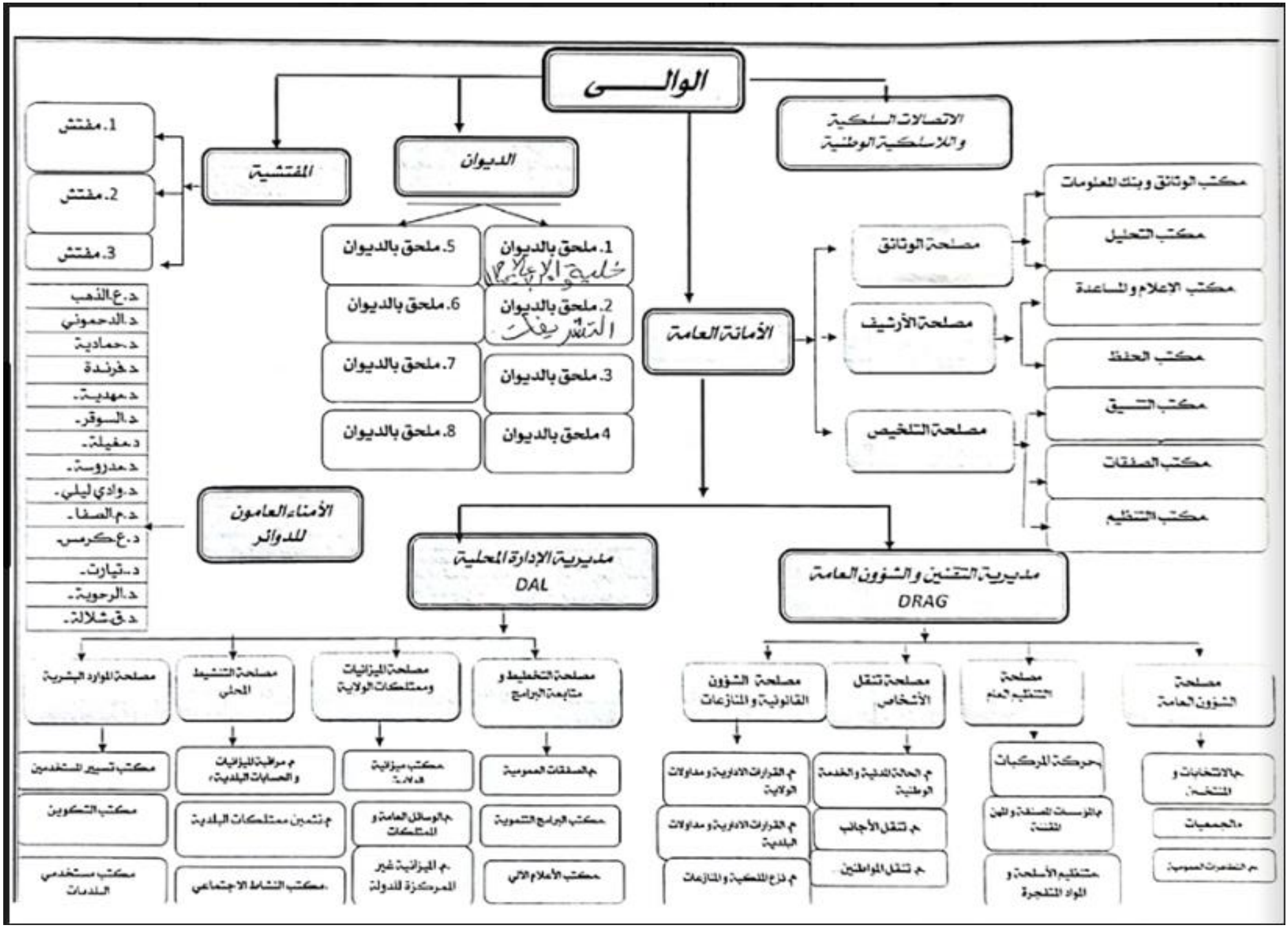
الوالـــــي
الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية
المفتشية
1. مفتش
2. مفتش
3. مفتش
الديوان
1. ملحق بالديوان
2. ملحق بالديوان
3. ملحق بالديوان
4 ملحق بالديوان
5. ملحق بالديوان
6. ملحق بالديوان
7. ملحق بالديوان
8. ملحق بالديوان
الأمانة العامة
مصلحة الوثائق
مصلحة الأرشيف
مصلحة التلخيص
مكتب الوثائق و بنك المعلومات
مكتب التحليل
مكتب الإعلام و المساعدة
مكتب الحفظ
مكتب التنسيق
مكتب الصفقات
مكتب التنظيم
الأمناء العامون للدوائر
د.ع.الذهب
د.الدحموني
د.حمادية
د.فرندة
د.مهدية.
د.السوقر.
د.مغيلة.
د.مدروسة.
د.وادي ليلي.
د.م.الصفا.
د.ع.كرمس.
د.تيارت.
د.الرحوية.
د.ق.شلالة.
مديرية الإدارة المحلية DAL
مديرية التقنين و الشؤون العامة DRAG
مصلحة الموارد البشرية
مصلحة التنشيط المحلي
مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية
مصلحة التخليط و متابعة البرامج
مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات
مصلحة تنقل الأشخاص
مصلحة التنظيم العام
مصلحة الشؤون العامة
مكتب تسيير المستخدمين
مكتب التكوين
مكتب مستخدمي البلديات
م مراقبة الميزانيات و الحسابات البلدية
م تثمين ممتلكات البلدية
مكتب النشاط الاجتماعي
مكتب ميزانية الولاية
م الوسائل العامة و الممتلكات
م الميزانية غير المركزة للدولة
م الصفقات العمومية
مكتب البرامج التنموية
مكتب الأعلام الآلي
م القرارات الادارية و معاولات الولاية
م القرارات الادارية و معاولات البلدية
م نزع الملكية و المنازعات
م الحالة المدنية و الخدمة الوطنية
م تنقل الأجانب
م تنقل المواطنين
م حركة المركبات
م المؤسسات المصنفة و المهن المقننة
م تنظيم الأسلحة و المواد المتفجرة
م الانتخابات و المنخرطين
م الجمعيات
م التظاهرات العمومية

الملخص

تهدف دراستنا الى التعرف على علاقة المؤسسات المالية بالتنمية المستدامة من خلال دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية على مستوى ولاية تيارت.

تعتبر التنمية المستدامة في الوقت الحالي تحدي امام مسيري المؤسسات الاقتصادية في ظل التوجه نحو الاقتصاد من خلال مراعاة مصالح الأطراف الفاعلة في المجتمع بما فيها الدولة كشفت الدراسة عن وجود علاقة وطيدة بين المؤسسة المالية والتنمية المستدامة فالمؤسسات المالية تحترم وتطبق القوانين والتشريعات الا انها تهتم بمسؤوليتها اتجاه الأطراف ذات المصلحة من ناحية اشباع رغباتهم فالتنمية المستدامة تمثل محور الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وفي ضمن تطلعاتها المستقبلية

الكلمات المفتاحية:

تنمية مستدامة، مؤسسات مالية، تمويل، ولاية تيارت.

Abstract:

Our study aims to explore the relationship between financial institutions and sustainable development through a field study on a group of financial institutions represented by commercial banks at the level of the Tiaret state. Sustainable development is currently a challenge for economic institutions in light of the trend towards an economy that considers the interests of stakeholders in society, including the state. The study revealed a strong relationship between financial institutions and sustainable development. Financial institutions respect and implement laws and regulations, but they also prioritize their responsibilities towards stakeholders in terms of satisfying their desires.

Sustainable development represents the core of the strategic objectives of the institution and is part of its future aspirations.

Keywords:

Sustainable development, financial institutions, financing, Tiaret state.